النضال من أجل
ديمقراطية الطاقة
في المنطقة المغاربية

حمزة حموشان

جزيران/يونيو
2016

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا

النضال من أجل
ديمقراطية الطاقة
في المنطقة المغاربية

حمزة حموشان

حزيران/يونيو
2016

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا

قائمة المحتويات

تصدير 4

الملخص التنفيذي 6

أولا- المقدمة 10

ثانيا- نظم/موارد الطاقة الحالية والمحتملة في المنطقة المغاربية 12

ألف لمحة عامة 12

باء من يملك نظم وموارد الطاقة ويسيطر عليها؟ 22

ثالثاً- المنطقة المغاربية وسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة 32

ألف سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية في مجال الطاقة: الاستيلاء على الغاز واحتقار سيادة الشعوب 32

باء الطاقة المتجددة: الاستيلاء الجديد على الطاقة 37

رابعاً - معنى الكفاح من أجل ديمقراطية الطاقة في المنطقة المغاربية 42

ألف النضالات من أجل السيادة على الطاقة ثلاث دراسات حالة 42

1 الجزائر: حركة البطّالين والنضال ضد استخراج الغاز الصخري في عين صالح 42

2 تونس:الوقود الأحفوري، والصيادون الغاضبون، والخريجون البطّالون والسخط على انعدام الشفافية 47

3 المغرب: مقاومة شركات الطاقة الخاصة والصناعات الملوِّثة 51

باء ديمقراطية الطاقة في إطار العدالة المناخية 53

خامساً- الاستنتاجات 56

المؤلف 58

تصدير

مؤسسة روزا لوكسمبورغ هي مُجمَّع فكر مرتبط بحزب اليسار الألماني. وتتضمن أهدافنا تحقيق التنمية للجميع على نحو يتسم بالعدالة على الصعيد العالمي ومراعاة السيادة؛ ونظراً لكوننا منظمة ألمانية، ينصب اهتمامنا على مسؤوليات ألمانيا وأوروبا ذات الصلة.

ويزعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن علاقاته الدولية تسترشد بقيم ومبادئ تقوم على الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويجري تمويل وتنفيذ عدد لا يُحصى من المشاريع في هذا الصدد. غير أن السياسة الفعلية تنطق بلغة أخرى. فـ "المصالح الأمنية" للاتحاد الأوروبي تتطلب التعاون مع حكام غير ديمقراطيين ضمن مجتمعات تحظر إمكانيات المشاركة السياسية الحرة. وحكومات مثل تلك المجتمعات مقيَّدة الأيدي: فإذ تضطر للعمل بالرغم من مستويات الدين الخارجي المرتفعة وعواقب الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، يصبح التخطيط والتنمية القائمان على السيادة مستحيلين. وفي تونس، على سبيل المثال، يتجاوز حالياً المبلغ السنوي لخدمة الدين العام ميزانيتَيْ التعليم والصحة مجتمعتين. وتعاني أقسام كبيرة من سكان شمال أفريقيا من شظف العيش ولا يُشكِّل أولئك الذين يضطرون إلى الهجرة إلى بلدان أخرى سوى أحد أنواع العواقب.

وليس نهم أوروبا إلى الطاقة بالاستثناء في هذا السياق، ويوفِّر هذا الكتيِّب، الذي ألّفه حمزة حموشان، مقدمة لهذا الموضوع. ويستعرض نص حموشان معالم الإهمال الصارخ لإرادة الشعوب في مناطق المغرب والجزائر وتونس الخاضعة لإنتاج الطاقة لأوروبا. ويُمثِّل الكُتيِّب أيضاً مقدمة لنشطاء المناخ عن تلك البلدان في شمال أفريقيا، حيث يُوفر لمحة عامة عن النضالات الشعبية في المنطقة من أجل العدالة المناخية.

بيتر شيفر
مؤسسة روزا لوكسمبورغ
مكتب شمال أفريقيا، تونس

الملخص التنفيذي

تتمتع الجزائر والمغرب وتونس بموارد طبيعية غنية ولديها إمكانيات ضخمة لتطوير الطاقات المتجددة.

- تمتلك الجزائر حادي عشر أكبر مخزون من الغاز الطبيعي في العالم والثاني في أفريقيا. وهي ثاني أكبر مورّد للغاز الطبيعي لأوروبا من خارج المنطقة، بعد روسيا. ويتم التزويد بالغاز إما من خلال عدة خطوط أنابيب أو على هيئة غاز طبيعي مسيَّل. ويُقدَّر أيضاً أن الجزائر لديها ثالث أكبر رواسب الغاز الصخري القابلة للاسترداد بعد الصين والأرجنتين.

والبلد عضو في الأوبك (منظمة الدور المصدرة للبترول) ويحتل المركز الخامس عشر بين مستخرجي النفط الخام في العالم. ويمثل الغاز الطبيعي والنفط كل استهلاك الجزائر الإجمالي من الطاقة الأولية تقريباً.

- تونس منتج صغير نسبياً للمحروقات. وهي تحصل على الغاز الطبيعي كإتاوة نظراً لكون خط الأنابيب عبر المتوسط (ترانسمد)، الذي ينقل الغاز الطبيعي من الجزائر إلى إيطاليا، يمر عبر أراضيها. ويُقدَّر أيضاً أن تونس تمتلك كميات كبيرة من التشكيلات الصخرية. وهي تستورد أغلب المنتجات البترولية التي تستهلكها، وتُلبي حوالي 85 في المائة من احتياجاتها من الطاقة الأولية من موارد النفط والغاز المحلية، بينما تستكمل الباقي من النفط والغاز المستوردَيْن.

- المغرب هو البلد الوحيد في شمال أفريقيا الذي لا يملك موارد للنفط الطبيعي وهو أكبر مستورد للطاقة في المنطقة، حيث يحصل على 96 في المائة من احتياجاته من الطاقة من مصادر خارجية. ويحصل البلد على الغاز الطبيعي عن طريق خط أنابيب الغاز بين المنطقة المغاربية وأوروبا الذي ينقل الغاز من الجزائر إلى إسبانيا. ويمتلك المغرب احتياطيات كبيرة من الصخر النفطي وقد وقَّع اتفاقات شراكة مع شركات طاقة عالمية لاختبار هذه الرواسب النفطية. ويخطط المغرب لتقليل اعتماده على الواردات الأجنبية عن طريق تطوير

الطاقـات المتجـددة لتلبيـة الاحتياجـات المحليـة مـن الكهربـاء. ويتسـم برنامجـه للطاقـة المتجـددة بالطمـوح الشـديد إذ يسـتهدف الوصـول إلى نسـبة 42 في المائـة مـن مزيـج الطاقـة الإجـمالي في البلـد بحلـول عـام 2020.

من يملك نظم وموارد الطاقة ويسيطر عليها؟

للـشركات المتعـددة الجنسـيات وجـود وانخـراط ثقيـل في قطـاع الطاقـة في البلـدان الثلاثـة جميعـاً، لكـن توجـد بعـض الاختلافـات فيـما بينهـا. ففـي الجزائـر، تسـيطر الشركـة الوطنيـة للنفـط والغـاز الطبيعـي، سـوناطراك، عـلى قطـاع المحروقـات في البلـد، حيـث تمتلـك حـوالي 80 في المائـة مـن مجمـوع إنتـاج المحروقـات. وبحكـم القانـون، تحظـى سـوناطراك بملكيـة حصـة الأغلبيـة في مشـاريع النفـط والغـاز الطبيعـي. غـير أن محـاولات عـدة بُذلـت في الجزائـر خـلال العقديـن الأخيريـن لفتـح قطـاع المحروقـات والمزيـد مـن تحريـره عـن طريـق تقويـض قاعـدة 49/51.[1]

وفي تونـس، بالرغـم مـن وجـود مـادة في الدسـتور الجديـد تنـص عـلى سـيادة الدولـة عـلى الـثروات الطبيعيـة والشـفافية في العقـود المتعلقـة بهـا، لم يتغـير الكثـير في أعقـاب انتفاضـات 2011 بسـبب قـوة لوبيهـات النفـط والغـاز. وعـلى سـبيل المثـال، فـإن شركـة بريتـش غـاز، وهـي أكـبر منتـج للغـاز في البلـد وتقـوم بالتزويـد بنحـو 60 في المائـة مـن إنتـاج تونـس المحلي مـن الغـاز عـن طريـق عملياتهـا في ميسـكار وصدربعـل، تمتلـك حصـة 100 في المائـة مـن حقـل ميسـكار للغـاز، الأكـثر إنتاجـاً في البلـد، وتبيـع الغـاز للشركـة التونسـية للكهربـاء والغـاز بأسـعار السـوق العالميـة وبالعملـة الصعبـة.

أمـا عـن المغـرب، فقـد انخـرط في خطـة طموحـة للطاقـة المتجـددة بغـرض كـسر اعتـماده الكبـير عـلى الـواردات مـن المحروقـات. غـير أن الفحـص الدقيـق لتمويـل وملكيـة تلـك المشـاريع الضخمـة يكشـف عـن اسـتمرار التبعيـة وانعـدام السـيادة الشـعبية بأشـكال أخـرى. وقـد اسـتُثمر نحـو 9 بلايـين دولار في مـشروع "نـور" للطاقـة الشمسـية في ورزازات، وأغلـب هـذا الاسـتثمار رسـاميل خاصـة مـن المؤسسـات الماليـة الدوليـة. وعـلى سـبيل المثـال، لـدى البنـك الـدولي برنامـج تمويـل كبـير في البلـد ينصـب تركيـزه عـلى تعزيـز اللجـوء إلى الـشراكات بـين القطاعـين العـام والخـاص داخـل قطاعـات رئيسـية مثـل الطاقـات المتجـددة. وهـذه

1 قاعـدة امتـلاك الشريـك الجزائـري، عـام أو خـاص، نسـبة 51 بالمائـة مـن أصـول أسـهم الاسـتثمار المـراد إقامتـه في الجزائـر، بحيـث لا تزيـد حصـة الشريـك الأجنـبي عـن 49 في المائـة _ [ملحوظـة للمترجـم].

الـشراكات بـين القطاعـين العـام والخـاص هـي تعبـير مخفّـف عـن عمليـات الخصخصـة الجاريـة لصالـح الشركـة القابضـة الملكيـة والـشركات الأجنبيـة.

المنطقة المغاربية وسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة

ترمـي السياسـة الخارجيـة للاتحـاد الأوروبي إلى إحـكام ربـط الغـاز الطبيعـي والطاقـة المتجـددة في شـمال أفرييقيـا بالشـبكة الأوروبيـة، وتتأثـر هـذه السياسـة بشـدة بمصالـح صناعـة السـلاح والـشركات الكـبرى. وحظـى بالأولويـة دومـاً "أمـن الطاقـة" في الاتحـاد الأوروبي ومصالـح الاتحـاد في تحقيـق مـا تقـضي بـه هـذه السياسـة مـن التقـارب والمزيـد مـن التجانـس وتوحيـد المعايـير. ومـن الممكـن إطـلاق صفـة "كولونياليـة الطاقـة" عـلى محـاولات الاتحـاد الأوروبي العدائيـة الاسـتيلاء عـلى المزيـد مـن الغـاز الجزائـري – وإلى حـد أقـل التونـسي – (سـواء أتقليديـاً كان أم غـير تقليـدي) بينـما تُهمـل إرادة الشـعوب وتُهمـل كذلـك، في حالـة الغـاز الصخـري، مظـالم الشـعوب وشـواغلها المتعلقـة بالميـاه والبيئـة، وذلـك بوجـه الخصـوص في سـياق يدفـع فيـه الاتحـاد الأوروبي باتجـاه المزيـد مـن التحريـر في قطـاع الطاقـة. ويضـاف إلى ذلـك أن خطـط الاتحـاد الأوروبي لزيـادة الطاقـات المتجـددة في مزيجـه مـن الطاقـة مـن خـلال الـواردات مـن المغـرب تجعلـه متواطئـاً في "الاسـتيلاء الأخـضر عـلى الأراضي"[2] وفي تغريـب النـاس عـن أراضيهـم.

المقاومة الشعبية وديمقراطية الطاقة

في البلـدان الثلاثـة جميعـاً، فـإن السـيادة فيـما يتعلـق بالمـوارد تحـدُّ منهـا وتُقيِّدهـا قـوة النخـب المحليـة السـلطوية والاتحـاد الأوروبي والـشركات الخاصـة النهّابـة، المحليـة والأجنبيـة منهـا. وتكافـح الشـعوب في المنطقـة المغاربيـة باسـتمرار مـن أجـل اسـتعادة السـيطرة عـلى مواردهـا الطبيعيـة، وتناضـل مـن أجـل العدالـة القائمـة عـلى إعـادة التوزيـع وحمايـة بيئاتهـا، وتتخـذ الشـعوب خطـوات حيويـة لتحقيـق ديمقراطيـة الطاقـة، وتتحـرك باتجـاه انتقـال عـادل، بعيـداً عـن الوقـود الأحفـوري ونحـو الطاقـة المتجـددة. وفي هـذا السـياق

2 المقصـود بتعبـير "الاسـتيلاء الأخـضر عـلى الأراضي" (green grabbing) هـو الاسـتيلاء عـلى الأراضي والمـوارد الطبيعيـة عـن طريـق تخصيصهـا لأغـراض بيئيـة _ [م].

نحتـاج إلى فهـم الاحتجاجـات الضخمـة التـي شـنّها النـاس في أواخـر عـام 2015 في طنجـة، بالمغـرب، ضـد شركـة أمانديـس، وهـي شركـة خاصـة تقـوم بتوفـير الطاقـة، تلـك الاحتجاجـات التـي تُعـبِّر عـن سـخطهم عـلى خصخصـة نظمهـم المتعلقـة بالطاقـة. وبالمثـل، تُشـكِّل حركـة البطّالـين[3] والانتفاضـة المناهضـة لاسـتخراج الغـاز الصخـري في منطقـة الصحـراء الجزائريـة الغنيـة بالنفـط والغـاز، وكذلـك العصيـان الشـعبي في أرخبيـل قرقنـة بتونـس، تعبـيرات عـن سـخط الجماهـير عـلى الرأسـمالية الأحفوريـة التـي تنتـزع أملاكهـم، وتُدلِّـل تلـك التعبـيرات عـن توق الشـعوب إلى المزيد مـن السـيادة والديمقراطية.

3 أو العاطلين عن العمل _ [م].

أولا- المقدمة

حينما تسمع عن البلدان المغاربية الثلاثة، الجزائر والمغرب وتونس، قد ينصرف ذهنك إلى السياحة (بالأساس في البلدين الأخيرين) أو إلى الطاقة: النفط والغاز في الجزائر والطاقة الشمسية في البلدان الثلاثة جميعاً. فمنطقة الصحراء تغص بالموارد الطبيعية، الأحفورية منها والمتجددة، وتُشكِّل مصدراً هاماً يغذي نظم الطاقة في تلك البلدان. وبينما تستمد الجزائر أغلب طاقتها من النفط والغاز بلا حاجة إلى الواردات، ينتهي الحال بالمغرب وتونس، غير المتمتعتين بغنى مماثل من الوقود الأحفوري (والمغرب هو الأفقر في هذا المجال)، إما بالاعتماد على الواردات (بما في ذلك من خطوط الأنابيب الجزائرية التي تمر عبر أراضيهما) أو على مصادر أخرى للطاقة مثل الفحم والطاقة الشمسية. وقد حظي المشروع الشمسي الكبير للمغرب بثناء الإعلام السائد، الذي كال المديح لأوراق اعتماده الخضراء وقدرته على إنهاء تبعية المغرب إزاء واردات الطاقة، وتزويد أكثر من مليون مغربي بالكهرباء، والتصدير إلى أوروبا.

وليس من الممكن الكلام عن المنطقة المغاربية ومواردها الطبيعية بدون فهم وضعية الخضوع التي اندمجت بها تلك البلدان في النظام العالمي. فبسبب تقسيم دولي للعمل جرت صياغته بصورة ظالمة، توفر هذه الوضعية، من جهة، سوقاً استهلاكية للاقتصادات الغربية المسيطرة، ومن جهة أخرى مخزوناً من العمالة والموارد الطبيعية الرخيصة. ويتطلب فهم المسألة الحيوية المتمثلة في السيادة على الطاقة والموارد الطبيعية إثارة أسئلة هامة بشأن الملكية والدور الغالب للشركات المتعددة الجنسيات في عمليات الاستكشاف والاستخراج والإنتاج والنقل. وترتبط البلدان الثلاثة أيضاً بسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة ارتباطاً قوياً، الأمر الذي يميل إلى إملاء توجهات واختيارات الحكومات المغاربية. ومن خلال إلقاء نظرة إلى الوراء على العقود القليلة الأخيرة، يمكن أن يقول المرء بثقة إن الاتحاد الأوروبي ومختلف الشركات المتعددة الجنسيات تواطأت مع نظم سلطوية وقمعية من أجل الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الموارد. ويستمر هذا الاستيلاء اليوم ويجري تمديده إلى الطاقة الخضراء، حيث تتم خصخصة الطاقة الشمسية ومولَّلتها. وهذا هو الحال في محطة ورزازات للطاقة الشمسية في المغرب.

هـل يتـاح لشـعوب هـذه البلـدان المشـاركة في عمليـة صنـع القـرار؟ هـل لديهـا كلمتهـا في الطريقـة التـي ينبغـي بهـا اسـتخدام مواردهـا أو تخصيصهـا؟ هـل بوسـعها إسـماع صـوت رفضهـا لمشـاريع الاسـتخراج المدمِّـرة بـدون أن تواجـه القمـع أو الإهـمال مـن قِبَـل النخـب السـلطوية في المنطقـة؟ توفِّـر حالـة انتفاضـة عـين صالـح ضـد اسـتخراج الغـاز الطبيعـي مثـالاً مدهشـاً، حيـث احتـج عـشرات الآلاف مـن النـاس عـلى خطـط الحكومـة لاستكشـاف الغـاز الصخـري في منطقـة الصحـراء.

وفي ضـوء خطـر تغـير المنـاخ المتصاعـد، والناجـم بالأسـاس عـن الإدمـان العالمـي عـلى الوقـود الأحفـوري (تسـبَّب فيـه تاريخيـاً الغـرب الصناعـي، الـذي لم يتحمـل سـوى القليـل جـداً مـن المسـؤولية عـن حـدوث الاحـترار العالمـي)، يتعـيَّن عـلى المنطقـة المغاربيـة، مـع ذلـك، التفكـير بجديـة بشـأن انتقـال عـادل نحـو الطاقـات المتجـددة. ولكـن هـل مـن الممكـن أن يتصـوَّر السـكان المحليـون مثـل هـذا الانتقـال العـادل بـدون فـرض أعبـاء إضافيـة عـلى الفقـراء والمهمشـين، وبـدون اسـتعادة المشـاعات مـن قبضـة الأسـواق، وبـدون الحـد مـن قـوة الـشركات المتعـددة الجنسـية والـشركات الخاصـة المحليـة الجشـعة؟

سـتحاول هـذه الإحاطـة إلقـاء بعـض الضـوء عـلى تلـك الأسـئلة الحيويـة وإعطـاء لمحـة عامـة عـن نظـم الطاقـة في البلـدان الثلاثـة، واستكشـاف دور سياسـة الاتحـاد الأوروبي في مجـال الطاقـة في المنطقـة المغاربيـة، وأخـيراً تسـليط الضـوء عـلى نضـالات المغاربيـين مـن أجـل المزيـد مـن السـيطرة عـلى مواردهـم ومصيرهـم بغـرض تحقيـق السـيادة وديمقراطيـة الطاقـة والعدالـة المناخيـة.

ثانيا- نظم/موارد الطاقة الحالية والمحتملة في المنطقة المغاربية

ألف لمحة عامة

1 الجزائر

الغاز في الجزائر

الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 97 في المائة من حصيلة التصدير. والجزائر واحدة من أقرب البلدان الموردة للغاز إلى الاتحاد الأوروبي (من خلال صهاريج وخطوط أنابيب الغاز الطبيعي المسيَّل) ويُنظر إليها بوصفها في وضع جيد لتلبية الطلب المتزايد، إذ أن لديها ميزة التمتع بوفرة من المحروقات، ووجود البنية التحتية اللازمة لنقل الغاز، والقرب من أوروبا الجنوبية.[4]

- في ظل احتياطيات تبلغ 4.5 ترليون متر مكعب من الغاز، تمتلك الجزائر حادي عشر أكبر مخزون من الغاز الطبيعي في العالم والثاني في أفريقيا (بعد نيجيريا).

- في عام 2014، كانت الجزائر سابع أكبر مُصدِّر للغاز في العالم. وهي ثاني أكبر مورّد للغاز الطبيعي لأوروبا من خارج المنطقة، بعد روسيا. وفي 2014، ذهب أكثر من 87 في المائة من صادرات خطوط الأنابيب الجزائرية إلى بلدان أوروبية، وذهب الباقي إلى المغرب وتونس كمدفوعات بديلة لرسوم المرور.

وذهب أيضاً 84 في المائة من صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المسيَّل إلى أوروبا بينما اتجه الباقي إلى الأسواق في آسيا وأوقيانوسيا.[5]

- تندرج الجزائر ضمن أكبر عشرة مستخرجين للغاز الطبيعي في العالم، الأمر الذي

4 Hamouchene, Hamza with Mika Minio-Paluello, Kevin Smith and Emma Hughes, Le Renforcement Des Dictatures – Accaparement du gaz par le Royaume-Uni et les violations des droits humains en Algérie, Rafik Kerrad, trans. Briefing for Platform London, 28 April 2014. http://platformlondon.org/p-publications/le-renforcement-des-dictatures-accaparement-du-gaz-par-le-royaume-uni-et-les-violations-des-droits-humains-en-algerie/

5 US Energy Information Administration. Country Analysis Brief: Algeria. March 2016.

يجعلها أكبر منتج في القارة الأفريقية، حيث تمثل أكثر من 50 في المائة من مجموع الاستخراج الأفريقي.

- تُعتبر الجزائر حائزة على موارد شاسعة من الغاز الصخري، ووفقاً لدراسة رعتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تعود إلى نيسان/أبريل 2011، حازت الجزائر آنذاك ما يُقدَّر بـ 231 ترليون قدم مكعب (6440 بليون متر مكعب) من موارد الغاز الصخري القابلة للاسترداد تقنياً. وقد روجع هذا الرقم مؤخراً من قِبَل وزارة الطاقة الأمريكية، حيث أشير إلى رقم 707 ترليون قدم مربع (800 19 بليون متر مكعب)، وهو ما يجعل الجزائر حائزة لثالث أكبر رواسب الغاز الصخري القابلة للاسترداد بعد الصين والأرجنتين.[6]

صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي، بحسب مقصدها، في عام 2013

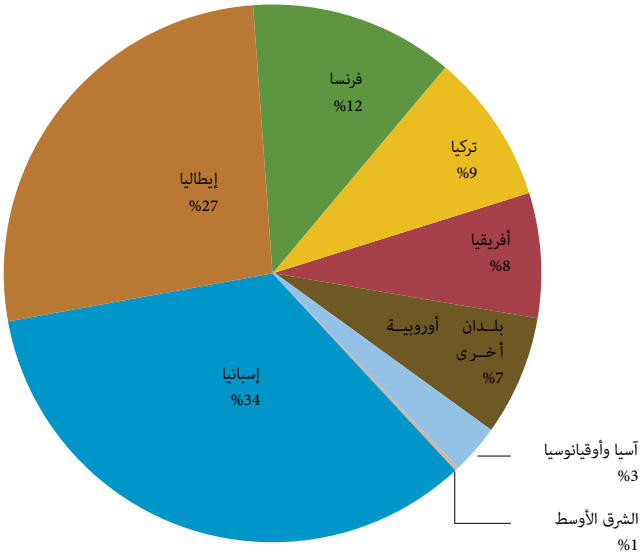

المصدر: BP Statistical Review, 2014

6 US Energy Information Administration. World Shale Resource Assessments. 2015. http://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas/

خطوط أنابيب الغاز من الجزائر إلى أوروبا

يصل الغاز المضخ بالأنابيب إلى أوروبا عبر عدة خطوط أنابيب:

- خط الأنابيب عبر المتوسط (ترانسمد) هو خط أنابيب غاز طبيعي يسير من الجزائر عبر تونس إلى صقلية وإيطاليا، وتم بناؤه في فترتي 1983-1978 و1994-1991.

- خط أنابيب الغاز بين المنطقة المغاربية وأوروبا هو خط أنابيب غاز طبيعي يصل طوله إلى 1620 كيلومتراً يسير من الجزائر عبر المغرب إلى إسبانيا.

- في عام 2011، افتُتح خط أنابيب "مدغاز" (Medgaz). ويمكنه نقل 8 بلايين متر مكعب سنوياً بين ميناء بني صاف الجزائري ومدينة ألمرية الإسبانية.

- في غضون ذلك، فإن خط أنابيب غالسي، الذي بُني لنقل الغاز مباشرةً إلى شمال غربي إيطاليا، لا يزال معلَّقاً. وكان مخططاً تشغيله في 2014، لكن لم يُبَت بعد في تمويله.

خريطة لخطوط أنابيب الغاز القائمة والمخطَّط لها التي تمر عبر الجزائر.
© Sémhur / Wikimedia Commons / CC-BY-SA-3.0

النفط في الجزائر

الجزائر عضو في الأوبك (منظمة الدور المصدرة للبترول) وتحتل المركز الخامس عشر بين مستخرجي النفط الخام في العالم. وبلغ إنتاجها 1.1 مليون برميل يومياً في 2015. ويبلغ مجموع إنتاجها من النفط 1.7 مليون برميل يومياً؛ وبالإضافة إلى النفط الخام، يشمل هذا الإنتاج المكثَّفات وسوائل الغاز الطبيعي.[7] وتنتج الجزائر بالأساس نفط صحاري بلند الخام، وهو نفط خام خفيف عالي الجودة يحتوي على نسب منخفضة جداً من الكبريت والمعادن. وتمثل الصادرات النفطية إلى الاتحاد الأوروبي ما يُقدَّر بـ 17 في المائة من مجموع صادرات الجزائر النفطية وأقل من 2 في المائة من مجموع واردات الاتحاد الأوروبي من النفط.

وتحوز الجزائر سادس عشر أكبر احتياطي نفطي في العالم. ووفقاً لمجلة أويل آند غاز جورنال، حازت الجزائر ما يُقدَّر بـ 12.2 بليون برميل من الاحتياطي النفطي المثبت في كانون الثاني/يناير 2016 – وهو ثالث أكبر احتياطي في أفريقيا (بعد ليبيا ونيجيريا).[8] ويوجد كل احتياطي البلد النفطي المثبت براً، نظراً لمحدودية الحفر البحري حتى الآن. ويوجد أغلب الاحتياطي النفطي المثبت في حاسي مسعود، بولاية ورقلة، التي تضم أكبر حقل نفطي في البلد.

7 OPEC, "Annual Statistical Bulletin." OPEC, 2015.

8 "Worldwide Reserves." Oil & Gas Journal, 2016.

خريطة للجزائر تبين أكبر حقول النفط والغاز وما يقترن بها من خطوط أنابيب

توليد الكهرباء

تعتمد الجزائر على إنتاجها من النفط والغاز الطبيعي في استهلاكها المحلي، المدعوم بشدة. ويمثل الغاز الطبيعي والنفط كل استهلاك الجزائر الإجمالي من الطاقة الأولية تقريباً.

وارتفع استهلاك الجزائر من الكهرباء بمعدل سنوي بلغ حوالي 8 في المائة بين عامي 2008 و2014. ومثَّل الغاز الطبيعي 93 في المائة من توليد الكهرباء في الجزائر في عام 2013.[9] وتحاول الحكومة الجزائرية تقليل اعتماد البلد على الغاز الطبيعي في قطاع الطاقة عن طريق زيادة نصيب الكهرباء المولَّدة من الطاقة المتجددة. ووضعت وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية أهدافاً طموحة لتوليد الكهرباء، حيث ترمي إلى توليد 40 في المائة من كهرباء الجزائر من المصادر المتجددة بحلول عام 2030.[10] ولكن هذه الأهداف لم تتحقق بعد.

9 International Energy Agency. Algeria: Electricity and Heat. 2013.
http://www.iea.org/statistics/statisticssearch/report/?country=Algeria&product=electricityandheat

10 Algerian Ministry of Energy and Mines, Renewable Energy and Energy Efficiency Program (4).

2 تونس

تونس منتج صغير نسبياً للمحروقات. وراح إنتاج البترول والسوائل الأخرى يتناقص بصورة مطّردة منذ ذروته التي بلغت 120 ألف برميل يومياً في منتصف الثمانينات من القرن العشرين وصولاً إلى 60 ألف برميل يومياً في 2013. وأنتجت تونس 66 بليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الجاف في 2012.[11] وتعرقلت خطط زيادة إنتاج النفط والغاز بسبب الاحتجاجات ذات الصلة بالبطالة. والشركات الأجنبية الرئيسية العاملة في تونس هي مجموعة "بي جي" (BG Group) البريطانية، وشركة "إيني" (Eni) الإيطالية، وشركة "أو أم في" (OMV) النمساوية.

وتحصل تونس على الغاز الطبيعي كإتاوة نظراً لكون خط الأنابيب عبر المتوسط (ترانسمد)، الذي ينقل الغاز الطبيعي من الجزائر إلى إيطاليا، يمر عبر الأراضي التونسية. ووفقاً لتقرير صدر حديثاً برعاية إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تضم تونس تشكيلتين صخريتين كبيرتين توجدان في الجزء الجنوبي من البلد في حوض غدامس (أو بركين).[12] ويُقدَر أن التشكيلات التونسية تحوي 23 تليون قدم مكعب من موارد الغاز الصخري القابلة للاسترداد تقنياً و1.5 بليون برميل من موارد النفط الصخري القابلة للاسترداد تقنياً.

وتمتلك تونس مصفاة تكرير نفط واحدة بقدرة على تكرير النفط الخام تبلغ 34 ألف برميل يومياً، لكن هذا لا يكفي لتلبية الطلب المحلي، الذي بلغ متوسطه 90 ألف برميل يومياً في 2013. ونتيجة لذلك، تستورد تونس أغلب المنتجات البترولية التي تستهلكها. واقترحت تونس بناء مصفاة تكرير ثانية في الصخيرة، بقدرة أولية تبلغ 120 ألف برميل يومياً، ترتفع في نهاية المطاف إلى 250 ألف برميل يومياً.

11 US Energy Information Administration. "Country Profile: Tunisia." October 2014. https://www.eia.gov/beta/international/analysis.cfm?iso=TUN

12 US Energy Information Administration. "World Shale Resource Assessments." Updated September 2015. https://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas/

خريطة لرخص النفط والغاز المنتجة وغير المستغَلة وما يقترن بها من بنية تحتية في تونس

توليد الكهرباء

تُلبي تونس حوالي 85 في المائة من احتياجاتها من الطاقة الأولية من موارد النفط والغاز المحلية، بينما تستكمل الباقي من النفط والغاز المستوردَيْن. وحتى أوئل العقد الأول من الألفية الثالثة، كانت تونس مُصدِّراً صافياً للطاقة. غير أن الطلب على الطاقة

نما أسرع من الإنتاج المحلي منذئذٍ، وراحت واردات النفط والغاز تتصاعد.[13]

وفي عام 2013، جاء 98 في المائة من توليد الكهرباء في تونس من محطات توليد الطاقة بالوقود الأحفوري. وفي الوقت الراهن، لا تُزوِّد المصادر المتجددة الشبكة التونسية سوى بـ 3 في المائة من قدرتها، وذلك بالأساس من خلال مزرعتَيْ رياح. واعتمد البلد المخطَّط الشمسي التونسي في 2012 لزيادة حصة الطاقة المتجددة في الشبكة إلى 30 في المائة بحلول 2030، اعتماداً على الرياح (15 في المائة)، والطاقة الفولتضوئية (10 في المائة)، والطاقة الشمسية المركزة (5 في المائة).[14]

3 المغرب

المغرب هو البلد الوحيد في شمال أفريقيا الذي لا يملك موارد للنفط الطبيعي وهو أكبر مستورد للطاقة في المنطقة، حيث يحصل على 96 في المائة من احتياجاته من الطاقة من مصادر خارجية.[15] ويتمثل المورِّد الرئيسي لاحتياجات المغرب من الطاقة في المملكة العربية السعودية، بنسبة 48 في المائة. ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب على الكهرباء في البلد أربع مرات بحلول عام 2030.[16]

ويحتل المغرب موقع جغرافي رئيسي يجعله مركزاً إقليمياً ولديه شبكة كهرباء مرتبطة بإسبانيا والجزائر.

الغاز والنفط

يضم المغرب كميات صغيرة من الغاز في المناطق الواقعة بين الرباط ومكناس. ويمر جزء من خط الأنابيب بين المنطقة المغاربية وأوروبا، الذي ينقل الغاز الطبيعي بين الجزائر وإسبانيا، عبر المغرب. ويحصل المغرب سنوياً على الغاز الطبيعي كبدل رسم مرور من خط الأنابيب بين المنطقة المغاربية وأوروبا. وينخرط المغرب في بعض

13 Moëz, Cherif and Sameh Mobarek, "Tunisia faces tough strategic choices as demand for energy begins to outstrip supply." World Bank, 19 January 2016. http://blogs.worldbank.org/arabvoices/tunisia-faces-tough-strategic-choices-demand-energy-begins-outstrip-supply

14 المرجع ذاته.

15 Oxford Business Group, "Installed capacity rising to meet Morocco's growing energy demand." http://www.oxfordbusinessgroup.com/overview/installed-capacity-rising-meet-moroccos-growing-energy-demand

16 المرجع ذاته.

مشاريع الاستكشاف البحري للنفط والغاز مع شركات مثل شيفرون وبريتش بتروليوم في منطقة حوض أكادير.[17]

ويمتلك المغرب أيضاً احتياطيات كبيرة من الصخر النفطي وقد وقَّع اتفاقات شراكة مع شركات طاقة عالمية لاختبار هذه الرواسب النفطية. ووفقاً لتقرير صادر في عام 2013 برعاية إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، يضم المغرب 20 ترليون قدم مكعب و200 مليون برميل من موارد الغاز والنفط الصخري القابلة للاسترداد تقنياً على التوالي. وتشمل هذه الموارد تلك الواقعة في إقليم الصحراء الغربية، ويقع أغلبها في حوض تندوف، مع وجود كميات أصغر في حوض تادلة.[18]

الطاقات المتجددة

في ظل تلبية أغلب احتياجات المغرب من الطاقة عن طريق استيراد المحروقات، يخطط البلد لتقليل اعتماده على الواردات الأجنبية عن طريق تطوير الطاقات المتجددة لتلبية الاحتياجات المحلية من الكهرباء.

وفي عام 2008، أطلق المغرب الخطة الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، التي ترمي إلى تطوير طاقة بديلة لتلبية 15 في المائة من احتياجات البلد المحلية من الطاقة وزيادة استخدام الطرق الموفرة للطاقة.[19] ولدى المغرب أكثر برامج الطاقة المتجددة طموحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويَتوقع مجيء 42 في المائة (بما يعادل 6000 ميغاواط) من مزيجه الإجمالي للطاقة من المصادر الشمسية والريحية والكهرومائية بحلول عام 2020. ويوجد في المغرب عدد من المشاريع الريحية والشمسية المخطَّط لها يفوق نظيره في أي مكان آخر في المنطقة.[20]

17 المرجع ذاته.

18 US Energy Information Administration, "World Shale Resource Assessments." Updated September 2015. https://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas/

19 Norton Rose Fulbright, Renewable Energy in Morocco. 2012. http://www.nortonrosefulbright.com/knowledge/publications/66419/renewable-energy-in-morocco

20 المرجع ذاته.

المشروع المغربي المتكامل لطاقة الرياح

أُطلق المشروع المغربي المتكامل لطاقة الرياح في 2010، باستثمار يُقدَّر بـ 31.5 بليون دينار مغربي (حوالي 3.7 مليون دولار)، وهو يرمي إلى زيادة حصة طاقة الرياح من مجموع الطاقة الوطنية إلى 14 في المائة بحلول 2020. ويتم حالياً توليد 280 ميغاواط من الطاقة عن طريق عدة مزارع رياح في البلد، ويُنتظر أن يرتفع هذا القدر إلى 2000 ميغاواط بحلول 2020.[21]

وتُعد مزرعة رياح طرفاية، وهي الأحدث من بين أربع مزارع رياح تتولى تشغيلها شركة ناريفا (الفرع المعني بالطاقة للشركة القابضة الملكية المغربية، "الشركة الوطنية للاستثمار")، أكبر مشروع رياح في أفريقيا وبدأ تشغيلها في 2014.

الطاقة الشمسية

في ظل معدل إشعاع سنوي مواتٍ للغاية (أكثر من 2300 كيلوواط ساعة/م2/سنوياً)، وهو ما يزيد بنسبة 30 في المائة عن أفضل المواقع الأوروبية، يتمتع المغرب بإمكانيات جيدة لتسخير الطاقة الشمسية لتلبية احتياجاته من الطاقة. وترمي خططه للطاقة الشمسية بتكلفة 9 بلايين دولار إلى توليد 2000 ميغاواط بحلول عام 2020، ويشمل المشروع 10 آلاف هكتار من المنشآت الشمسية موزعة بين خمسة مواقع (ورزازات، وعين بني مطهر، وفم الواد، وبودجور، وسبخات التاه).[22] وستُستخدم في المشروع تكنولوجيتان: الطاقة الشمسية المركزة والفولتضوئية.

وافتتح الملك المرحلة الأولى (نور 1) من المشروع الشمسي، وهي محطة ورزازات للطاقة الشمسية، في شباط/فبراير 2016. والمحطة تتكوَّن من حوض قطعي مكافئ بقدرة على التخزين لثلاث ساعات ونظام تبريد رطب (يستخدم ما يصل إلى 2-3 مليون متر3 من المياه سنوياً). ومن المتوقع أن تنتج المحطة ما بين 125 و160 ميغاواط. أما نور 2، فيجري بناؤه باعتباره الجزء الثاني من محطة ورزازات

21 Zegly, Btissam, "Morocco's Wind Industry Blooming," Pascale el-Khoury, trans. Al-Monitor, 19 May 2014. http://www.al-monitor.com/pulse/business/2014/05/morocco-wind-energy-projects.html

22 African Development Bank Group, "Largest concentrated solar plant in Africa reducing Morocco's dependency on external power."
http://www.afdb.org/en/projects-and-operations/selected-projects/largest-concentrated-solar-plant-in-africa-reducing-morocco%E2%80%99s-dependency-on-external-power/

للطاقة الشمسية. وسيتمثل في مشروع للطاقة الشمسية المركزة لإنتاج 200 ميغاواط باستخدام الأحواض القطعية المكافئة، مع نظام تبريد جاف وتخزين الطاقة لخمس ساعات. ويجري بناء نور 3 باعتباره الجزء الثالث من محطة ورزازات للطاقة الشمسية. وسيتمثل في مشروع للطاقة الشمسية المركزة لإنتاج 150 ميغاواط باستخدام برج شمسي، مع تخزين الطاقة لخمس ساعات. وسيتمثل نور 4 في محطة شمسية فولتضوئية بطاقة 80 ميغاواط.

الطاقة الحرارية

بالرغم من أوراق اعتمادها الخضراء المزعومة، تنفذ المملكة عدة مشاريع للطاقة الحرارية كرد فعل على زيادة الطلب على الكهرباء. ويتمثل أحد تلك المشاريع في محطة طاقة جديدة في آسفي تعمل بالفحم، وستُولِّد 320 ميغاواط.[23] ويضاف إلى ذلك أن محطة الجرف الأصفر للطاقة جرى توسيعها في السنوات القليلة الأخيرة لإضافة وحدتين بقدرة إجمالية قدرها 700 ميغاواط[24] (تبلغ تكلفة الاستثمار 1.6 بليون دولار).

باء من يملك نظم وموارد الطاقة ويسيطر عليها؟

مسألة ملكية نظم الطاقة والسيطرة عليها حيوية حينما نتكلم عن السيادة. وسيعطي هذا القسم بعض المعلومات بشأن من يملك ماذا، وسيوثق جانباً من انخراط الشركات المتعددة الجنسيات في هذا القطاع الاقتصادي الهام.

وجدير بالذكر من البداية أنه بينما تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بوجود وانخراط ثقيل في قطاع الطاقة في البلدان الثلاثة جميعاً، فإن ثمة اختلافات كبيرة فيما بينها، خصوصاً بين بين تلك القائمة في الجزائر وفي البلدين الآخرين، فيما يتعلق بحصة الاستثمار الأجنبي وملكية مشاريع الطاقة.

وفي حين لا تزال قاعدة 51/49 سارية في الجزائر (بالرغم من سنوات من محاولات

23 El Yaacoubi, Aziz, "Safi Energy secures $2.6 billion financing to build Moroccan power plant." Reuters, 18 September 2014.http://uk.reuters.com/article/us-morocco-power-safi-idUSKBN0HD0ZC20140918

24 Taqa Morocco, "Jorf Lasfar Energy Company 5&6 (JLEC 5&6), Une extension majeure pour le pays." http://www.jlec.ma/fr/jlec.aspx?m=2&r=8

إلغائها بغرض زيادة تحرير قطاع المحروقات)، فقد شهد الوضع في المغرب وتونس قطعاً مع هذا المستوى الدنيوي من الوطنية قبل عقود خلت، ويمكن أن تصل الملكية الأجنبية في بعض الحالات إلى 100 في المائة.

1 الجزائر

تسيطر الشركة الوطنية الجزائرية للنفط والغاز الطبيعي، سوناطراك، على قطاع المحروقات في البلد، حيث تمتلك حوالي 80 في المائة من مجموع إنتاج المحروقات. وبحكم القانون، تحظى سوناطراك بملكية حصة الأغلبية في مشاريع النفط والغاز الطبيعي في الجزائر.[25]

غير أن محاولات عدة بُذلت في الجزائر خلال العقدين الأخيرين لفتح قطاع المحروقات والمزيد من تحريره عن طريق تقويض قاعدة 49/51 (بالرغم من كونها الصيغة الدنيا للوطنية في مجال الطاقة)، التي تجبر الشركات الأجنبية على الدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات المملوكة للدولة في الجزائر تحظى فيها بحصة أقلية. وبلغت هذه السياسة المناهضة للوطنية ذروتها في 25 آذار/مارس 2005 مع اعتماد قانون خليل للمحروقات، الذي أضعف نظام اقتسام الإنتاج بين الشركة العامة الوطنية، سوناطراك، وشركات النفط الأجنبية، المنصوص عليه في التشريع الصادر في عام 1986. وفي ظل النظام القديم، كان 51 في المائة من أي حقل يجري اكتشافه يُخصَّص للدولة الجزائرية، بينما تكون الـ 49 في المائة المتبقية موضع تفاوض، مع إعطاء سوناطراك الحق في 25 في المائة. وبالتالي اقتصر حق الشركات الأجنبية على 24 في المائة، كان يتعيَّن عليها أن تدفع الضرائب عنها. وعاد قانون خليل بهذا النظام للوراء إلى ما قبل تأميم المحروقات في 1971، حيث نصّ على أن أي حقل تكتشفه شركة أجنبية يجوز أن تمتلكه تلك الشركة بنسبة 100 في المائة. وقد جُمِّد هذا القانون وعُدِّل في 2006، فبات يسمح للمجموعات الأجنبية بحصة مضمونة تبلغ 49 في المائة فقط، وأدخلت التعديلات أيضاً ضريبة على الأرباح الاستثنائية لشركات النفط الدولية.[26] غير أن قاعدة 49/51 وجدت نفسها تقف على أرض رخوة في السنتين أو السنوات الثلاث الأخيرة إذ راحت بعض

25 موقع سوناطراك على الإنترنت: http://www.sonatrach.com/

26 Hamouchene, Hamza, "Algeria, an Immense Bazaar: The Politics and Economic Consequences of Infitah." Jadaliyya, 30January2013.http://www.jadaliyya.com/pages/index/9851/algeria-an-immense-bazaar_the-politics-and-economi

الدوائـر الحاكمـة (ومـا يقـترن بهـا مـن مصالـح في قطـاع الأعـمال) تسـعى إلى إلغائهـا.

وفي 2013، نقّحـت الجزائـر أجـزاءً مـن قانـون المحروقـات في محاولـة لاجتـذاب المسـتثمرين الأجانـب إلى المشـاريع الجديـدة. وفي ظـل تناقـص إنتـاج المحروقـات وركـود الاحتياطايـات، أفـادت الحكومـة الجزائريـة أنهـا بحاجـة إلى شركاء أجانـب لزيـادة احتياطيـات النفـط والغـاز الطبيعـي واستكشـاف أقاليـم جديـدة، مثـل المناطـق البحريـة الواقعـة في البحـر الأبيـض المتوسـط والمناطـق البريـة المحتويـة عـلى مـوارد مـن النفـط والغـاز الطبيعـي الصخـري. وأدخلـت تعديـلات عـام 2013 نظامـاً ضريبيـاً يقـوم عـلى الأربـاح، عوضـاً عـن الضرائـب القائمـة عـلى الإيـرادا، وخفّضـت معـدلات الضرائـب عـلى المـوارد غـير التقليديـة. وأتاحـت التعديـلات أيضـاً مرحلـة استكشـاف أطـول للمـوارد غـير التقليديـة (11 سـنة مقابـل 7 سـنوات للمـوارد التقليديـة) وفـترة تشـغيل/إنتاج أطـول مدتهـا 30 عامـاً و40 عامـاً للمحروقـات السـائلة والغازيـة غـير التقليديـة، عـلى التـوالي (مقارنـةً بـ 25 عامـاً و30 عامـاً للسـوائل التقليديـة والغـاز التقليـدي، عـلى التـوالي). غـير أن التعديـلات لم تغـير الـدور المنـوط بسـوناطراك بوصفهـا شريـك يحـوز أغلبيـة الحصـص في جميـع مشـاريع التنقيـب عـن النفـط والغـاز الطبيعـي.[27] ولا تـزال الشركـة العامـة، "سـونلغاز"، تضطلـع بتوفـير الكهربـاء في الجزائـر بالرغـم مـن الانفتـاح مؤخـراً عـلى الرأسـمال الأجنبـي، الـذي وجـد مـبرِّره في الصعوبـات الماليـة.

وشركات النفـط الدوليـة ذات الحصـص الكبـيرة في حقـول النفـط والغـاز الطبيعـي هـي التاليـة: "سيبسـا" (CEPSA) (إسـبانيا)، و"بريتـش بتروليـوم" (المملكـة المتحـدة)، و"إينـي" (إيطاليـا)، و"ريبسـول" (Repsol) (إسـبانيا)، و"توتـال" (فرنسـا)، و"سـتات أويـل" (Statoil) (النرويـج)، و"أناداركـو" (Anadarko) (الولايـات المتحـدة).

أناداركو

شركـة أناداركـو هـي أكـبر منتـج نفـط أجنبـي في الجزائـر، ويتـولى حاليـاً مـا أقامتـه الشركـة مـن شراكات بإنتـاج النفـط مـن ثلاثـة مشـاريع كـبرى قائمـة في الصحـراء (أورهـود، وجنـوب حـاسي بركـين، والمـيرك) كجـزء مـن اتفـاق لتقاسـم الإنتـاج تـم توقيعـه مـع سـوناطراك في أواخـر الثمانينـات. واكتشـفت الشراكـة أكـثر 3 بلايـين برميـل مـن النفـط في الجزائـر.

27 US Energy Information Administration. Country Analysis Brief: Algeria. March 2016.

وفي عـام 2012، توصلـت شركتـا أناداركـو وميرسـك للنفـط إلى تسـوية لنـزاع بقيمـة عـدة بلايـين مـن الـدولارات مـع سـوناطراك بشـأن ضريبـة اسـتثنائية عـلى أربـاح النفـط (أُدخلـت في عـام 2006)، وسـتدر التسـوية عـلى شركـة أناداركـو المسـجَّلة في تكسـاس نفطـاً بقيمـة 4.4 بلايـين دولار عـلى مـدى عـدة سـنوات، عـلاوة عـلى مبلـغ إضـافي قـدره 2.6 بليـون دولار مـن القيمـة الصافيـة، إذ سـيجري تعديـل اتفـاق تقاسـم الإنتـاج الـذي يربـط الشركتـين إلى إعطـاء أناداركـو حصـة أكـبر مـن أربـاح العمليـات المشـتركة للشركتـين.[28] وليـس هـذا سـوى مثـالًا واحـداً عـلى جشـع شركات النفـط الدوليـة ومحاولاتهـا المسـتمرة لاقتنـاص أقـصى الأربـاح.

سيبسا

تنخـرط شركـة سيبسـا في استكشـاف وإنتـاج النفـط والغـاز الطبيعـي في الجزائـر، وينصـب نشـاطها في حقلـين (رورد الخـروف وأورهـود) في حـوض بركـين. وأورهـود هـو ثـاني أكـبر حقـل يُكتشـف في الجزائـر ويمثـل 17 في المائـة مـن إجـمال إنتـاج البلـد.

وشـاركت سيبسـا في استكشـاف الغـاز الطبيعـي في حـوض تيميمـون منـذ عـام 2002، وووفـق في 2009 عـلى الجـدوى التجاريـة للمـشروع الـذي تمتلـك فيـه سيبسـا حصـة 11.25 في المائـة، إلى جـوار شركتـي توتـال وسـوناطراك. وفي 2011، حصلـت سيبسـا عـلى امتيـاز كتلـة استكشـاف المحروقـات في رورد روني.

وإضافـة إلى ذلـك، افتتحـت سيبسـا في 2011، بالشراكـة مـع سـوناطراك وشركات طاقـة متعـددة الجنسـيات أخـرى، مدغـاز، خـط أنابيـب الغـاز البحـري الـذي يربـط الجزائـر بأوروبـا عـبر إسـبانيا. وتبلـغ القـدرة الإجماليـة الأوليـة لخـط أنابيـب الغـاز هـذا 8 بلايـين مـتر مكعـب سـنوياً، وهـو يمتـد لمسـافة 210 كيلومـترات بـين بنـي صـاف (الجزائـر) وألمريـة (إسـبانيا).

بريتش بتروليوم

شركـة بريتـش بتروليـوم هـي مـن بـين أكـبر المسـتثمرين الأجانـب في الجزائـر. وتحـوز الشركـة حصـة تبلـغ 33.15 في المائـة في حقـلي غـاز عـين صالـح وعـين أمنـاس.

وعـين أمنـاس هـو أحـد أكـبر مشـاريع الغـاز الرطـب في البلـد، حيـث يجـري اسـتخراج

28 Gonzalez, Angel, "Anadarko reaches resolution with Algeria's Sonatrach." The Wall Street Journal, 9 March 2012. http://www.wsj.com/articles/SB10001424052970204781804577271532688038036

الغاز الطبيعي وسوائل الغاز من حقول في حوض إليزي في جنوب شرقي الجزائر. وأُنتج الغاز للمرة الأولى في 2006. أما عين صالح فهو أحد أكبر المشاريع المشتركة للغاز الجاف في البلد. ويشمل المشروع استخراج الغاز من سبعة حقول في الصحراء الجنوبية، على مسافة 1200 كيلومتر جنوبي الجزائر العاصمة، وبات العمل به مستمراً منذ تموز/يوليو 2004. ويشمل المشروع عمليات كبيرة لاحتجاز ثاني أكسيد الكربون وإعادة حقنه.

توتال

الاستكشاف والإنتاج في الجزائر

- يأتي كل الإنتاج من رخصة حقل تين فوي تبنكورت، الذي تمتلك فيه الشركة حصة 35 في المائة. وحقل تين فوي تبنكورت هو حقل للغاز والمكثفات.

- تضطلع شركة توتال بتطوير مشروع غاز تيميمون، الذي تمتلك فيه الشركة حصة 37.75 في المائة.

ريبسول

حوض رقان: يشمل مشروع الغاز هذا تطوير ستة حقول في حوض رقان، الواقع نحو 1500 كيلومتر جنوب شرقي الجزائر العاصمة. وتشارك "ريبسول" في هذا المشروع ولديها فيه حصة 29.25 في المائة، حيث تعمل بالتعاون مع الشركة الحكومية الجزائرية "سوناطراك" (40 في المائة)، وشركة "آر دبليو إي ديا" (RWE Dea) الألمانية (19.5 في المائة)، وشركة "إديسون الإيطالية" (11.25 في المائة).

كتلة بوغزول: حصلت ريبسول على منطقة استكشاف جديدة تقع في شمال البلد في منطقة جبال الأطلس. وجرى التوقيع في تشرين الأول/أكتوبر 2014 على عقد استكشاف واستغلال مع الحكومة الجزائرية. وستكون ريبسول هي الشركة المشغِّلة، بحصة 51 في المائة في مرحلة الاستكشاف و25 في المائة في مرحلة التطوير في المستقبل.

إيني

عملت شركة إيني في الجزائر منذ عام 1981، بالأساس في قطاعي الاستكشاف والإنتاج، والغاز والكهرباء.

وتتركز الأنشطة في منطقة بئر رباع، في المنطقة الشرقية الوسطى من البلد، وذلك في كتل الاستكشاف والتطوير التالية:

- الكتلتان 403 أ/د (حصة إيني تتراوح بين 65 في المائة و100 في المائة)؛
- الكتلة روم شمال (حصة إيني تبلغ 35 في المائة)؛
- الكتلتان 401 أ / 402 أ (حصة إيني تبلغ 55 في المائة)؛
- الكتلة 403 (حصة إيني تبلغ 50 في المائة)؛
- الكتلة 405 ب (حصة إيني تبلغ 75 في المائة)؛
- الكتلة 212 (حصة إيني تبلغ 22.38 في المائة) حيث حدثت اكتشافات استكشافية.

وإضافة إلى ذلك، تملك إيني حصة 12.25 في المائة في الكتلتين 404 و208 وصدرت لها ثلاثة تصاريح استكشاف في منطقتي تيميمون ووادي مية البريتين، في جنوب البلد.

ستات أويل

إلى جوار بريتش بتروليوم وسوناطراك، تمتلك ستات أويل حصة 15.85 في المائة في حقلي غاز عين صلاح وعين أمناس.

وفي 2014، حصلت ستات أويل، بالشراكة مع شِل، على رخصة تيمسيت في حوض إليزي-غدامس. وستكون ستات أويل هي الشركة المشغِّلة، حيث تحوز على 30 في المائة من الأسهم، بينما تحوز شِل 19 في المائة من الأسهم، وتحوز سوناطراك بقية الأسهم البالغة نسبتها 51 في المائة.

بالرغم من وجود مادة في الدستور التونسي الجديد تنص على سيادة الدولة على الثروات الطبيعية والشفافية في العقود المتعلقة بها، لم يتغير الكثير في أعقاب انتفاضة 2011 بسبب اللوبيهات.[29]

الغاز التونسي يباع إلى التوانسة كأنه سلعة مستوردة

شركة بريتش غاز هي أكبر منتج للغاز في البلد وتقوم بالتزويد بنحو 60 في المائة من إنتاج الغاز المحلي في تونس من خلال العمليات في ميسكار وصدربعل. وتمتلك بريتش غاز حصة 100 في المائة في حقل غاز ميسكار (الأكثر إنتاجية في البلد)، الذي يقع في البحر على بعد 125 كيلومتراً من الشاطئ في خليج قابس.[30] ويُعالج الغاز في محطة حنبعل ويجري إمداده بموجب عقد طويل الأجل إلى "الشركة التونسية للكهرباء والغاز"، وهي الشركة المملوكة للدولة في تونس المعنية بالكهرباء والغاز، بأسعار السوق العالمية وبالعملة الصعبة. والنتيجة هي أن الغاز التونسي يباع إلى التوانسة كأنه سلعة مستوردة.

وتمتلك بريتش غاز حصة 50 في المائة في امتياز صدربعل (تمتلك الخمسين في المائة المتبقية شركة النفط العامة الوطنية، "المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية").

امتيازات الغاز والنفط الأخرى في تونس

الشركة الإيطالية التونسية لاستغلال النفط تمتلك 100 في المائة من حصة امتياز البرمة (تمتلك إيني 50 في المائة من أسهم الشركة وتمتلك الدولة التونسية 50 في المائة). ويُصنَّف الحقل النفطي بأنه الأكبر في تونس.

شركة PA Resources (المسجلة في ستوكهولم) إحدى أكبر منتجي النفط في تونس. ويُنتج النفط بالأساس من حقل ديدون البحري الواقع في خليج قابس، وتُكمله ثلاثة

29 Hammami, Med Dhia, "Les ressources naturelles en Tunisie entre la nécessité de la transparence et l'influence des lobbies privés," Nawaat, 11th March 2014. http://nawaat.org/portail/2014/03/11/les-ressources-naturelles-en-tunisie-entre-la-necessite-de-la-transparence-et-linfluence-des-lobbies-prives/

30 انظر موقع سرْكة بريتش غاز على الإنترنت للاطلاع على عملياتها في تونس:
http://www.bg-group.com/327/where-we-work/tunisia/operations/

حقـول بريـة صغـيرة. وللشركـة مـا مجموعـه 8 رخصـاً (بمـا في ذلـك في مجـالات الإنتـاج (1-4) والاستكشـاف (5 و6 و8) والتطويـر (7) كـما هـو مبـيَّن في الجـدول أدنـاه)، وتمتلـك حاليـاً حصـة أغلبيـة في جميـع تلـك الحقـول (تصـل إلى 100 في المائـة في ثـلاث حـالات).

رخص شركة PA Resources في تونس. (المصدر: موقع الشركة على الإنترنت).

	الرخصة	المشغِّل	الشركاء
1	الدولاب	شركة PA Resources (70%)*	شركة "سيريبت" (30%)
2	سمامة	شركة PA Resources (70%)*	شركة "سيريبت" (30%)
3	تامسميدة	شركة PA Resources (95%)*	شركة "سيريبت" (5%)
4	ديدون	شركة PA Resources (100%)*	
5	جلمة**	شركة PA Resources (70%)*	شركة "توبيك" (30%)
6	مكثر**	شركة PA Resources (100%)*	
7	زرات**	شركة PA Resources (100%)*	
8	مركز جنين	شركة شينوك للطاقة (65%)	شركة PA Resources (35%)*

* التشغيل موكل إلى شركة "سيريبت".

** للمؤسسـة التونسـية للأنشـطة البتروليـة الحـق في امتـلاك حصـة 50 في المائـة في رخصـة جلمـة و55 في المائـة في رخصتـي مكـثر وزرات متـى جـرت اكتشـافات في المنطقـة المشـمولة بالرخصـة وقُدِّمـت خطـة تطويـر. وحتـى ذلـك الحـين، تُقتسَـم الملكيـة عـلى النحـو المبـيَّن أعـلاه.

شـركة "أو أم فـي" (وهـي شركـة نفـط وغـاز دوليـة يوجـد مقرهـا في فيينـا) تمتلـك 50 في المائـة مـن امتيـاز عشـتروت و49 في المائـة في امتيـازات نفطيـة أخـرى مثـل سرسـينا وريمـورا والحاجب/قبيبـة وقرمـدة.

شـركة "إينـي تونـس" تمتلـك حصـة 50 في المائـة في امتيـاز النفـط في المخروقـة. ويـأتي الإنتـاج بالأسـاس مـن كتلتـي المعمـورة (نفـط وغـاز) والبركـة البحريتـين للنفـط (يتـم تشـغيل كليهـما بحصـة 49 في المائـة) وكُتـل آدم (غـاز، حصـة 25 في المائـة لشركـة إينـي)، ووزادي زار (نفـط وغـاز، حصـة 50 في المائـة لشركـة إينـي)، وجبـل قـروز (نفـط وغـاز، حصـة 50 في المائـة لشركـة إينـي)، والبرمـة (نفـط، حصـة 50 في المائـة لشركـة إينـي). ولديهـا كتلتـان أخريـان: العريـش ودبـش (نفـس، حصـة 50 في المائـة في كل منهـما).

شركة بتروفاك (المملكة المتحدة) تمتلك 45 في المائة من امتياز "الشرقي" للغاز.

شركة بيرينكو تمتلك 49 في المائة من امتياز "باقل" للغاز.

وعلاوة على ما سبق، يوجد 21 امتيازاً إضافياً خارج المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية. وبعض الشركات المنخرطة هي: "سيرينوس" (Serinus) ("وينستار" (Winstar)، المدرجة في بورصة وارسو وتورونتو)، و"إيكوميد" (ECUMED) (كندا)، و CFTP (الفرنسية-التونسية).

3 المغرب

المغرب مستورد صافٍ للمحروقات وينتج كميات هامشية من النفط والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية المكرَّرة، تستهلك بالأساس محلياً. ومن أجل كسر اعتماده الكبير على الواردات من المحروقات، انخرط البلد في خطة طموحة للطاقة المتجددة. ويكشف الفحص الدقيق لتمويل وملكية تلك المشاريع الضخمة عن استمرار التبعية وانعدام السيادة الشعبية بأشكال أخرى.

دور المؤسسات المالية الدولية

استُثمر نحو 9 بلايين دولار في مشروع "نور" للطاقة الشمسية في ورزازات، وأغلب هذا الاستثمار رساميل خاصة من المؤسسات الدولية مثل بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي ووكالة التنمية الفرنسية وبنك التنمية الألماني، ودعمت تلك الاستثمارات ضماناتٌ من الحكومة المغربية. ولا توجد مفاجأة بشأن الدعم القوي من قِبَل المؤسسات المالية الدولية لهذا المشروع المرتفع التكلفة والكثيف الرأسمال، إذ يفخر المغرب بكونه أحد أكثر الاقتصادات نيوليبراليةً (أو المتحوِّلة إلى النيوليبرالية) في المنطقة. والواقع أن المغرب كان أول بلد في منطقة شمال أفريقيا يوقِّع حزمة تكيُّف هيكلي مع صندوق النقد الدولي في 1983.

والقروض السالف ذكرها هي جزء لا يتجزأ من استراتيجية البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية للبلد، حيث يواصل الأول تعزيز وتبرير توجُّه نيوليبرالي رئيسي وتعميق السياسات المنحازة للسوق. وللبنك الدولي برنامج تمويلي كبير في المغرب يغطي مجالات ترتبط بتطوير رأسمالية المغرب "الخضراء"، وبلغ إنفاقه مستويات قياسية في

عامي 2011 و2012، حيث انصب جانب كبير من تركيز تلك القروض على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص داخل قطاعات رئيسية من الاقتصاد.

خصخصة الطاقة المتجددة: الهولدينغ الملكي

حسبما جرى توثيقه جيداً، ليست الشراكات بين القطاعين العام والخاص سوى تعبيراً مخفّفاً عن الخصخصة الصريحة، فضلاً عن دورها في توفير الأموال والضمانات العامة. ويجري بناء مشروع "نور" في ورزازات وسيتم تشغيله كشراكة بين القطاعين العام والخاص تشمل شريكاً خاصاً يتمثل في شركة "أكوا باور" الدولية، وهي شركة سعودية. وهذه الشراكة هي بمثابة مشروع خاص حينما يتعلق الأمر بالملكية والإدارة، إذ يبدو أن المخزن (وهو تعبير يشير إلى الملك والنخبة الحاكمة حوله) ينقل أموالاً عامة إلى شركة خاصة ويوفر ضمانات لدفع قروض الوكالة المغربية للطاقة الشمسية في حالة عجز الأخيرة عن الدفع، وهو ما يحمل خطر زيادة مديونية البلد وقد يفضي إلى الإفلاس.

والشريك الخاص مسؤول عن بناء البنية التحتية، وإنتاج الطاقة، وبيعها إلى المكتب الوطني للكهرباء، ويتضمن الاتفاق التزاماً من الأخير بشراء الكهرباء لمدة تتراوح بين عشرين وثلاثين عاماً. وقد كانت الشراكات بين القطاعين العام والخاص باهظة التكلفة بالنسبة للمغاربة، في قطاعات من بينها قطاع الطاقة، حيث استفادت الشركات الخاصة (التي تنتج أكثر من 51 في المائة من الكهرباء في البلد) من عقود سخية مع المكتب الوطني للكهرباء منذ التسعينات.

وإضافة إلى ذلك، ولمصلحة الدولة المغربية، بيعت الأرض التي بُنيت عليها محطة الطاقة الشمسية في ورزازات من قِبَل المخزن (كثيراً ما تكون الخطوط الفاصلة ضبابية بين الدولة وممتلكات العائلة الحاكمة) إلى الوكالة المغربية للطاقة الشمسية. وعمليات الخصخصة هذه في قطاع الطاقة المتجددة ليست بالجديدة بل تعود إلى عام 2005، حينما أنشئت الشركة القابضة الملكية "ناريفا" تحديداً لاحتكار الأسواق في قطاعي الطاقة والبيئة، وانتهى بها الحال وقد حصلت على حصة الأسد من إنتاج طاقة الرياح في البلد.[31]

31 Jawad, M., "Projets de développement durable au Maroc: Protéger l'environnement ou protéger les profits?" Ritimo, 25 November 2015. http://www.ritimo.org/Projets-de-developpement-durable-au-Maroc-Proteger-l-environnement-ou-proteger

ثالثاً- المنطقة المغاربية وسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة

ألف سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية في مجال الطاقة: الاستيلاء على الغاز واحتقار سيادة الشعوب

1 الجزائر

يَعتبر الاتحاد الأوروبي الجزائر شريكاً استراتيجياً بسبب مواردها من النفط والغاز. ويتجه 38 في المائة من استخراج النفط في الجزائر للسوق الأوروبية. ولكن المصدر الرئيسي لاعتمادهما المتبادل في مجال الطاقة يتصل بالغاز. فالجزائر هي ثالث أكبر مصدر لواردات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل 14 في المائة من واردات الغاز و10 في المائة من مجموع استهلاكه.[32] وفي ضوء هذه الروابط في مجال الطاقة، أقام العديد من الدول الأعضاء علاقات ثنائية قوية مع الجزائر، لاسيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال.[33] وتوجد ثلاثة خطوط أنابيب تربط الجزائر بأوروبا الجنوبية ويجري إنشاء خط رابع مع إيطاليا.

وفي ظل تناقص احتياطيات الغاز في بحر الشمال بصورة هائلة ونشوب الأزمة الأوكرانية، بات الاتحاد الأوروبي يرى في ضمان الوصول إلى الغاز الجزائري أولوية اقتصادية واستراتيجية. وفي تموز/يوليو 2013، وقّع رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو ورئيس الوزراء الجزائري عبد الملك سلال مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأوروبي والجزائر للتعاون في مجال النفط والغاز. وشدّد باراسو على إمكانية المزيد من تعميق العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي معلناً: "الطاقة مجال ذو أولوية للشراكة الأورومتوسطية... والجزائر شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي. والغاز الطبيعي مسألة استراتيجية لكلا الطرفين: "فالجزائر مُورِّد رئيسي لأوروبا،

32 Hamouchene, Hamza with Mika Minio-Paluello, Kevin Smith and Emma Hughes, Reinforcing Dictatorships: British Gas Grab and Human Rights Abuses in Algeria. Briefing for Platform London, February 2014. http://platformlondon.org/p-publications/gasgrab/

33 Lagatta, Martina, Ulrich Karock, Manuel Manrique and Pekka Hakala, Algeria's underused potential in security cooperation in the Sahel region. European Parliament Policy Briefing. Brussels: European Union, 2013. http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/briefing_note/join/2013/491510/EXPO-AFET_SP(2013)491510_EN.pdf

في حـين أن أوروبـا هـي، وبفـارق بعيـد، أكـبر عميـل للجزائـر."[34]

وترمـي السياسـة الخارجيـة للاتحـاد الأوروبي إلى إحـكام ربـط الغـاز الطبيعـي والطاقـة المتجـددة في شـمال أفريقيـا بالشـبكة الأوروبيـة، وتتأثـر هـذه السياسـة بشـدة بمصالـح صناعـة السـلاح وشركات الوقـود الأحفـوري.[35] **ومـن خـلال الدفـع باتجـاه التصديـر الطويـل الأجـل للغـاز في سـياق يتسـم بإقصـاء الجمهـور الجزائـري مـن صنـع القـرار واقتصـار المنافع إلى حـد كبـير عـلى نخبـة النظـام، يمكـن القـول بـإن أوروبـا تمـارس نوعـاً مـن "الاسـتيلاء عـلى الغـاز".**

وتقـوم المفوضيـة الأوروبيـة بإعـداد "خطـة عمـل دبلوماسـية في مجـال الطاقـة" لتنويـع مصـادر إمـداد الاتحـاد الأوروبي بالغـاز الطبيعـي، وهـو مـا يشـمل خططـاً لاسـتغلال احتياطيـات الجزائـر الضخمـة غـير المسـتغلة ووضـع اسـتراتيجية شـاملة للغـاز الطبيعـي المسـيَّل في 2016.[36] وقـد اتفـق مفـوض المنـاخ والطاقـة في الاتحـاد الأوروبي ميغيـل أريـاس كانيتـي مـع مفوضـة السياسـة الخارجيـة في الاتحـاد فريديريـكا موغيرينـي عـلى اتّبـاع "نهـج منسـجم" في التعامـل بلـدان الإمـداد بالغـاز مثـل النرويـج وروسـيا. "نكـرِّس حاليـاً جهـوداً كثـيرة للمتوسـط"، عـلى حـد قـول كانيتـي لمجموعـة صغـيرة مـن الصحفيـين المقيمـين في بروكسـل في أيار/مايـو 2015، مشـدِّداً عـلى "الإمكانيـات الهائلـة" للجزائـر. وأضـاف: "نحـن الأوروبيـين لا نسـتثمر الكثـير في الجزائـر حاليـاً وخطـوط الأنابيـب إمـا أنهـا غـير مسـتعملة بالقـدر الـكافي أو غـير مسـتعملة عـلى الإطـلاق. وهـذا قـد يُوفِّـر مصـدر إمـداد آمـن للاتحـاد الأوروبي، ولـذا ينبغـي أن نقيـم علاقـة أوثـق".[37] ويُشـكِّل هـذا الهجـوم جـزءاً مـن اتحـاد الطاقـة، وهـو مـشروع تلقّـى الزخـم السـياسي بعـد نشـوب النـزاع في أوكرانيـا، والـذي كشـف تبعيـة الاتحـاد الأوروبي إزاء واردات الغـاز الروسـية.

إن كلـمات مثـل "التعـاون" و"التكامـل" وعبـارات مثـل "اسـتغلال احتياطيـات الجزائـر الضخمـة غـير المسـتغلة" و"خطـة عمـل دبلوماسـية في مجـال الطاقـة" هـي كلهـا تعبـيرات مخفّفـة عـن محـاولات الاتحـاد الأوروبي العدائيـة الاسـتيلاء عـلى المزيـد مـن الغـاز الجزائـري

34 European Commission, "President Barroso visits Algeria and signs a memorandum on energy." 11 January 2014. http://ec.europa.eu/commission_2010-2014/president/news/archives/2013/07/20130707_1_en.htm

35 المرجع ذاته.

36 Simon, Frédéric, "EU plans major offensive to diversify gas supplies." EurActive, 2 June 2015. http://www.euractiv.com/sections/energy/eu-plans-major-offensive-diversify-gas-supplies-315019

37 المرجع ذاته.

(سـواء أتقليدياً كان أم غـير تقليـدي) بينـما تُهمـل إرادة الشـعب الجزائـري وتُهمـل كذلـك، في حالـة الغـاز الصخـري، مظالمـه وشـواغله المتعلقـة بالميـاه والبيئـة. ومـن الممكـن وصـف ذلـك بـ **"كولونياليـة الطاقـة"**، خصوصـاً في سـياق يدفـع فيـه الاتحـاد الأوروبي باتجـاه المزيـد مـن التحريـر في عقـود الطاقـة، حيـث ينـازع تفضيـل الجزائـر للعقـود الطويلـة الأجـل ويسـعى، وهـذا هـو الأهـم، إلى تقويـض قاعـدة 49/51 المعمـول بهـا في الجزائـر.

الشركات المتعددة الجنسيات تربح من القمع وتُرسّخه

لم تقتـصر تجربـة التسـعينات الجزائريـة عـلى إحـدى الحـروب الأهليـة المروّعـة فحسـب، بـل شـملت أيضـاً عمليـات التحريـر الاقتصـادي القسريـة مـن خـلال صنـدوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي. وقـد فُتحـت الجزائـر عـلى الأسـواق العالميـة، الأمـر الـذي يـسّر التزاحـم عـلى النفـط والغـاز والنفـوذ. وعقـب النـزع المتزايـد للضوابـط التنظيميـة لقطـاع الطاقـة الفائـق الأهميـة، كالـت الـشركات الغربيـة والاتحـاد الأوروبي المديـح للنظـام، ووقعـت سلسـلة مـن العقـود السـخية لتأمـين حصـة في مـوارد البلـد الثمينـة.

القمع البوليسي للاحتجاجات في كانون الثاني/يناير 2011. تصوير: Magharebia / Creative Commons

كان من شأن تحركات كهذه، والتي مهدت للمزيد من الانفتاح والسيطرة الخارجية، أن يُنظر إليها كلعنة بغيضة إن وقعت في الستينات والسبعينات من القرن العشرين.[38] ولكن النظام الجزائري استسلم للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بحلول منتصف التسعينات، تحت ضغط حاجته الماسة إلى الائتمان الدولي. ومن أجل تشجيع المستثمرين المحتملين، أنشأت الحكومة منطقة حصرية خاصة حول حقول النفط والغاز في الجنوب. وبناء عليه، أتمت شركة بريتش بتروليوم في 23 كانون الأول/ديسمبر 1995 عقداً بقيمة 3 بلايين دولارات يعطيها الحق في استغلال رواسب الغاز في عين صلاح في منطقة الصحراء على مدى السنوات الثلاثين التالية. وأتمت شركة توتال صفقة مماثلة بقيمة 1.5 بليون دولار بعدها بشهر، وفي 16 شباط/فبراير 1996، وقّعت شركة أركو الأمريكية عقداً لمشروع مشترك للحفر في حقل رورد الباقل للنفط. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1996، افتُتح خط أنابيب جديد يزوّد الاتحاد الأوروبي بالغاز: خط أنابيب الغاز بين المنطقة المغاربية وأوروبا الذي يمر عبر إسبانيا والبرتغال.

ولا شك أن هذه العقود عزّزت النظام إذ راح يمارس عنفاً منتظماً في مختلف أنحاء البلاد في فترة شهدت الجزائر خلالها عزلة دولية. فعبر الروابط بالجزائر المترتبة على استثمارات ضخمة، كانت لتلك الشركات والاتحاد الأوروبي مصلحة واضحة في كفالة عدم سقوط النظام القمعي. وأتاحت إيرادات النفط والغاز عسكرة ثقيلة ويسّرت عمليات جهاز الشرطة والمخابرات القمعي. وإذ أعطيت الأفضلية من قِبَل الاتحاد الأوروبي وشركات النفط الدولية للمصالح الاقتصادية، جرى قبول "الحرب القذرة" التي شنها النظام الجزائري في التسعينات. واستمر النهج ذاته منذ ذلك الحين.

2 تونس

كانت تونس أول بلد متوسطي يوقّع اتفاق انتساب مع الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليو 1995 كأساس قانوني للعلاقات الثنائية.[39] وتتضمن خطة العمل للفترة 2013-2017 الأجندة الحالية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس.[40]

38 Hamouchene, Hamza, "Algeria, an Immense Bazaar: The Politics and Economic Consequences of Infitah." Jadaliyya, 30 January 2013. http://www.jadaliyya.com/pages/index/9851/algeria-an-immense-bazaar_the-politics-and-economi

39 انظر الاتفاق الأورومتوسطي المؤسس لإقامة شراكة بني الجماعات الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة والجمهورية التونسية من جهة أخرى.

40 EU/TUNISIA ACTION PLAN 2013-2017. http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/action_plans/tunisia_enp_ap_final_en.pdf

وتضع خطة العمل هذه مجموعة واسعة من الأولويات في مجالات تندرج ضمن نطاق اتفاق الانتساب. وهي تتضمن ما يلي:

- إيجاد شروط مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو والتنمية المستدامة؛
- تحسين مناخ وشروط تطوير أعمال تجارية تنافسية ومباشرة الأعمال الحرة؛
- تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن الإدماج التدريجي لأسواق الكهرباء في البلدان المغاربية في سوق الكهرباء الداخلية للاتحاد الأوروبي؛
- تطوير شبكات.[41]

وتؤكّد خطة العمل على الحاجة إلى "تصعيد التعاون في مجال الطاقة نحو التقارب التدريجي، مع مراعاة سمات السوق التونسية، باتجاه أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة" وإلى "تطوير قطاع الغاز" عن طريق تقوية "البرامج والتدابير الرامية إلى تنمية موارد الغاز التونسية، بما في ذلك **تكثيف الاستشكاف، وتطوير القدرات في مجالي النقل والتصدير**، وزيادة أمان منشآت الغاز [التشديد من عندنا]."

ويبدو أن سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية في مجال الطاقة تجاه تونس لا تختلف عنها تجاه الجزائر. فالأولوية دائماً لـ "أمن الطاقة" في الاتحاد الأوروبي ومصالحه بغرض تحقيق ما تقضي به هذه السياسة من التقارب والمزيد من التجانس وتوحيد المعايير. وبعبارة أخرى، يجري إخضاع مصالح التوانسة (والجزائريين) لمصالح أوروبا التي تريد المزيد من صادرات الطاقة من تلك البلدان.

وتشارك شركات النفط والغاز الأوروبية أيضاً في تقويض سيادة الشعوب على مواردها، وكثيراً ما تكون متواطئة مع قمع الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان. وتواصل شركات النفط والغاز تكديس أرباح فاحشة والبقاء بمنأى من العقاب في تونس، بينما لا تزال المجتمعات المحلية تتحمل عبء التكاليف الاجتماعية والبيئية لهذه الصناعة، وهي التكاليف التي يتم تصديرها للخارج.

والواقع هو أن لوبي النفط بالغ القوة في تونس؛ كما أن نفوذ صناعة الوقود الأحفوري من الانتشار بمكان إلى حد أن اللاشفافية واللامساءلة باتا أمرين مبتذلين في هذا

41 المرجع ذاته.

القطاع. ولا يعرف أحد، مثلاً، إذا ما كان استكشاف أو استغلال الغاز الصخري يجري في البلد؛ وبالمثل، لا تتسم أنشطة هذه الصناعة في جنوب تونس بالوضوح – وذلك من تاتوين إلى المنطقة العسكرية المغلقة (التي يبدو أنها ليست مغلقة أمام شركات النفط والغاز).

باء الطاقة المتجددة: الاستيلاء الجديد على الطاقة

المغرب

المغرب هو أكبر متلقي لأموال الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية. ويمثل اتفاق الانتساب، الذي بدأ نفذه في عام 2000، الأساس القانوني للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب. ومع تدشين سياسة الجوار الأوروبية في 2004، أصبح المغرب بالتدريج شريكاً متميزاً للاتحاد الأوروبي في مجال التعاون السياسي والاقتصادي وكذلك في مجالي التجارة والتعاون التقني والإنمائي.[42]

وتركِّز خطة العمل للفترة 2014-2017[43] على تعزيز خلق الوظائف عن طريق تحسين استثمار القطاع العام في مجالات مثل الطاقات المتجددة والتكنولوجيات المحبِّذة لـ "النمو الأخضر"، بينما يجري في الآن ذاته تحسين الأداء الاقتصادي من حيث الصادرات.

وقد صاغت المملكة المغربية خطتها المتعلقة بالطاقة المتجددة ليس كمبادرة تتصل بالتنمية الاقتصادية فحسب، لكن أيضاً كسياسة تتجه نحو التصدير من شأنها زيادة تحرير اقتصادها.[44] وتوجد توقعات كذلك بأن ذلك سيزيد من قرب البلد من الاتحاد الأوروبي عن طريق الإسهام في زيادة النسبة المئوية للطاقات المتجددة في مزيج الاتحاد الأوروبي للطاقة. وليس من قبيل الصدفة أن "الحكومة المغربية صمّمت استراتيجية طاقة جديدة في عام 2009، تنسجم في معظمها مع ثالوث الاتحاد الأوروبي في مجال

42 "Morocco." European Neighbourhood Policy and Enlargement Negotiations. European Commission. http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/countries/morocco/index_en.htm

43 Programmation de l'Instrument Européen de Voisinage (IEV): Cadre Unique d'Appui pour l'appui de l'UE au Maroc (2014-2017). European Union.

44 Ministry of Energy, Mines, Water and the Environment, Loi n° 57-09 portant création de la Société Moroccan Agency For Solar Energy." Kingdom of Morocco, June 2010. http://www.mem.gov.ma/SiteAssets/PdfDocumentation/LoiMASEN.pdf

الطاقة المتمثل في أمن الطاقة والتنافسية والاستدامة البيئية."[45] وقد انضم المغرب إلى عدد من المؤسسات والبرامج العالمية والإقليمية للطاقة المتجددة، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والخطة المتوسطية للطاقة الشمسية. وأعرب المغرب أيضاً عن رغبته في الانضمام إلى مشروع "ديزرتيك" (Desertec) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مشروع ديزرتيك

يتطلب فهم التفكير الكامن وراء مشروع ديزرتيك الرجوع إلى شيء من التاريخ. شهدت الفترة بين عامي 1998 و2006 مجموعة من اتفاقات الانتساب الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي وكلٍ من الجزائر ومصر والأردن وإسرائيل ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس. والهدف المعلَن لتلك الاتفاقات هو "التحرير التدريجي للتجارة" في المنطقة وإنشاء منطقة تجارة حرة متوسطية. وتبنّى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي مشروعاً ذا أهداف مماثلة أُطلق عليه "الاتحاد من أجل المتوسط" اعتباراً من عام 2008 من أجل تقوية "الاعتماد المتبادل" بين الاتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط.

ونُظر إلى تعزيز الشراكة في مجال الطاقة المتجددة كمشروع رئيسي يحظى بالأولوية ويرمي إلى تحقيق تلك الأهداف. وينبغي علينا أن نفهم مشروع ديزرتيك، وبالأخص ذراعه الصناعي، Dii ضمن هذا السياق المتمثل في صفقات تجارية موالية لمصالح الشركات وللتزاحم على النفوذ وموارد الطاقة. ويمكن لمشروع "ديزرتيك" أن يلعب دوراً في تنويع مصادر الطاقة بعيداً عن روسيا وأن يسهم أيضاً في تحقيق غايات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتخفيض انبعاثات الكربون. وأي منطقة أفضل في تحقيق هذه الغايات من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

45 Beard. J, Green Rentier State: A Case Study of the Renewable Energy Sector in Morocco, (13). 2013.

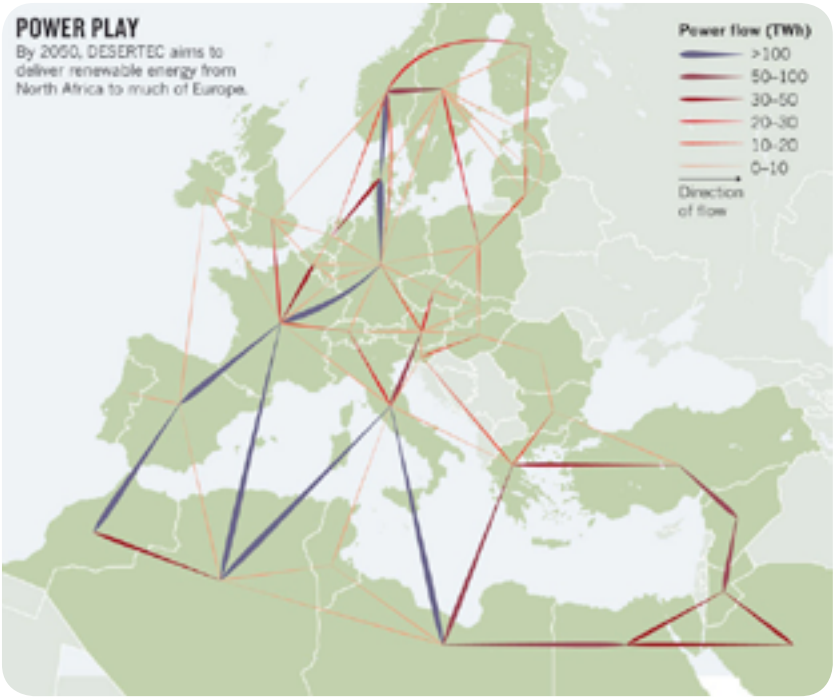

خريطة لافضل توزيع لمصادر الطاقة المتجددة من حيث فعالية التكلفة في عام 2050، تستند إلى محاكيات يديرها معهد فراونهوفر لبحوث النظم والابتكار في كارلسروه، ألمانيا

توقَّف مشروع ديزرتيك، لكن الرؤية الكامنة فيه لا تزال قائمة في مشاريع في تونس والمغرب والجزائر.[46] وبالرغم من مُثُله المعلنة بشأن كهربة أفريقيا، تؤيد مؤسسة ديزرتيك مشروع "تونور" للطاقة الشمسية في تونس، وهو مشروع مشترك بين شركة "نور للطاقة"، وهي شركة مختصة بتطوير الطاقة الشمسية مقرها بريطانيا، ومجموعة من المستثمرين المالطيين والتونسيين في قطاع النفط والغاز. ويصف المشروع نفسه صراحة بأنه مشروع واسع لـ **تصدير** الطاقة الشمسية يربط بين منطقة الصحراء وأوروبا وبأنه سيبدأ إرسال الطاقة إلى المستهلكين الأوروبيين بدءاً من عام 2018.[47] ونظراً لأن تونس تعتمد على جارتها الجزائر في تلبية احتياجاتها من الطاقة ولأنها تواجه انقطاعات

46 Zafar, Salman, "Renewable Energy in Algeria." EcoMENA, 10 March 2016. http://www.ecomena.org/renewables-algeria/

47 موقع "تونور" على الإنترنت. http://www.nurenergie.com/tunur/

في الطاقة الكهربائية متزايدة الوتيرة،[48] فمن الفاحش الشروع في التصدير عوضاً عن الإنتاج للسوق المحلية. ووفقاً لمحمد ضياء الهمامي، وهو صحفي استقصائي تونسي يعمل في قطاع الطاقة، يسعى المشروع إلى الاستفادة من تشريع تونسي جديد يتيح تحرير إنتاج وتوزيع الطاقة الخضراء، وكسر احتكار "الشركة التونسية للكهرباء والغاز" المملوكة للدولة، وفتح الطريق أمام التصدير المباشر للكهرباء من قِبَل شركات خاصة.

وفي غضون ذلك، اجتذبت الحكومة المغربية، بدعم من أعضاء كونسورتيوم Dii، التمويل من مقرضين دوليين لتطوير أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم في ورزازات. وكان التصوُّر الأصلي للمشروع هو أن يكون مشروعاً للتصدير، لكنه لم ينجح في تأمين تأييد الحكومة الإسبانية لإنشاء كابل بحري. ويُروَّج حالياً للمشروع كوسيلة لكي يزيد المغرب من إمداد ذاته بالطاقة المتجددة.

محطة الطاقة الشمسية في ورزازات

كون أن مشروع محطة الطاقة الشمسية في ورزازات يتضمن الاستحواذ على 3000 هكتار من الأراضي المملوكة جماعياً لإنتاج الطاقة، وبعضها سيجري تصديره إلى أوروبا، لهو أمر جدير بأن يوصف بمفهوم "الاستيلاء الأخضر" كإطار تحليلي.[49] والاستيلاء الأخضر يُعرَّف بأنه الاستيلاء على الأراضي والموارد لأغراض بيئية مزعومة. ويفترض المفهوم نقل ملكية الموارد التي كانت ذات يوم مملوكة ملكية عامة أو خاصة – أو حتى غير خاضعة للملكية - وحقوق الانتفاع بها والسيطرة عليها من الفقراء (أو من الجميع بمن فيهم الفقراء) إلى أيدي الأقوياء. وتُيسِّر ذلك سردية بيئية أخرى تصف أراضي الجنوب الريفي بأنها هامشية وناقصة الاستعمال وبالتالي متاحة للاستثمار في الطاقة الخضراء.[50]

---

48 "Major power outage hits Tunisia cities." Al-Arabia, August 2014. http://english.alarabiya.net/en/News/africa/2014/08/31/Major-power-outage-hits-Tunisia-cities.html

49 انظر: Rignall, Karen,"Theorizing Sovereignty in Empty Land: the Land Tenure Implications of Concentrated Solar Power in Pre-Saharan Morocco."
ورقة مقدَّمة للمؤتمر الدولي الثاني بشأن الاستيلاء العالمي على الأراضي.
(International Conference on Global Land Grabbing II)
المنعقد في الفترة من 17 إلى 19 تشرين الأول/أكتوبر 2012، الذي نظّمته المبادرة المعنية بسياسة صفقات الأراضي،
(Land Deals Politics Initiative(LDPI)) واستضافه قسم سوسيولوجيا التنمية بجامعة كورنيل، إيثاكا، نيويورك.

50 Hamouchene, Hamza, "The Ouarzazate Solar Plant in Morocco: Triumphal ‹Green' Capitalism and the Privatization of Nature." Jadaliyya, 23 March 2016. http://www.jadaliyya.com/pages/index/24124/the-ouarzazate-solar-plant-in-morocco_triumphal-gr

ولم يُحط سكان المجتمعات المحلية المحيطة علماً قط بعملية اختيار الموقع، كما أن شروط البيع لم تتضمن أي إجراء ملزِم بالتشاور مع السكان. وبالتالي لم يكن الناس العاديون على وعي بما يجري حينما وصل الطوبوغرافيون. وانعقد أول اجتماع عام بشأن منشأة الطاقة الشمسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، أي بعد شهر من إعلان الملك عن المشروع في ورزازات. وكانت مثل هذه الاجتماعات التي اتخذت قناع "التشاور مع الناس" مصمَّمة فقط لإبلاغ المجتمعات المحلية بأمر واقع عوضاً عن التماس موافقتهم.[51]

ولم يكن الناس سعداء بهذا البيع ورأوا أن الثمن بخس. وكأن الأمر لم يكن سيئاً بالقدر الكافي، فوجئ السكان المحليون المخدوعون بمعرفة أن المال المتأتي من البيع لن يُسلَّم لهم، بل سيودع في حساب القبيلة لدى وزارة الداخلية. وقد باع المخزن الأرض إلى الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، وبذلك خصخص الأرض فعلياً وصادر السيادة الشعبية التاريخية عليها. وليس هذا في الواقع إلا استيلاء على الأرض لأغراض خضراء مزعومة.

ويضاف إلى ذلك أن فكرة أن المغرب يتلقى بلايين الدولارات من القروض لإنتاج الطاقة، وبعضها سيجري تصديره إلى أوروبا، وبغض النظر عن كون الجدوى الاقتصادية للمشروع بالكاد مؤكدة، لهي فكرة تثير أسئلة بشأن تصدير مخاطر استراتيجية الطاقة المتجددة الأوروبية إلى المغرب وإلى غيره من الاقتصادات المتعثرة في المنطقة. ويمكن نعت ذلك بـ "الكولونيالية الخضراء"، إذ يجري الإهمال التام لما بات يُسمى "دين المناخ" أو "الدين الإيكولوجي" الذي يدين به الشمال الصناعي إلى بلدان الجنوب العالمي، بالنظر إلى المسؤولية التاريخية للغرب في التسبُّب في تغيُّر المناخ.

51 المرجع ذاته.

رابعاً - معنى الكفاح من أجل ديمقراطية الطاقة في المنطقة المغاربية

ألف النضالات من أجل السيادة على الطاقة: ثلاث دراسات حالة

1 الجزائر: حركة البطّالين والنضال ضد استخراج الغاز الصخري في عين صالح

ما شهدته منطقة الصحراء على مدى السنوات الأربع الأخيرة من انتفاضات وحركات اجتماعية هو بشكل ما عصيان يقوم به ضحايا الرأسمالية الأحفورية، ضحايا الاستخراجوية[52] ومنطقها القائم على تنمية التخلف والتراكم من خلال تجريد الناس من ممتلكاتهم (accumulation by dispossession). وقد عانى أهل منطقة الصحراء من عقود من التخلُّف، أكثر من أي منطقة أخرى في الجزائر، وتكفي المعاينات والمقارنات البسيطة بين المدن في الشمال والجنوب للكشف عن مدى التفاوت الاقتصادي بين المنطقتين، وهو الأمر البالغ الغرابة في ضوء كون ثروة الجزائر تنبع بالأساس من منطقة الصحراء، من نفطها وغازها.

حاسي مسعود وحركة البطّالين

منذ عام 2012، وُجد سخط وحشد متزايدان في صفوف حركة العاطلين عن العمل المعروفة باسم "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطّالين"، خصوصاً في منطقة الصحراء الجزائرية الغنية بالنفط والغاز.

ونجحت حركة البطّالين التي بدأت في ورقلة (على مسافة 85 كيلومتراً من مدينة حاسي مسعود، وهي قطب من أقطاب الثروة في البلاد وأول بلدة طاقة في الجزائر، حيث توجد مكاتب وقواعد لجميع شركات النفط والغاز الكبرى) في حشد عشرات الآلاف من الناس في مظاهرات ضخمة تطالب بوظائف كريمة وتحتج على الإقصاء الاقتصادي والظلم الاجتماعي وتخلُّف منطقتهم.

52 المقصود بـ "الاستخراجوية" (extractivism) هو الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية _ [م].

احتجاج في ورقلة في عام 2013 نظّمته اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطّالين

يتعجَّب البطّالون في ورقلة عن حق عن أسباب عدم كونهم المنتفعين بثروة النفط القائمة بين ظهرانيهم. كيف يتأتى أنهم لا يزالون يعانون من البطالة والتهميش السياسي والاقتصادي بينما تنتعش الشركات المتعددة الجنسيات وتنهب مواردهم؟ وعلى النحو المتوقع، بذلت السلطات كافة المحاولات لسحق الحركة ونزع مصداقيتها واحتوائها، غير أن الحركة تواصل الكفاح. وقد لعبت الحركة دوراً هاماً في جلب بُعد مناهض للإمبريالية إلى انتفاضة مناهضة استخراج الغاز الصخري التي بدأت في كانون الثاني/يناير 2015، بعد إعلان السلطات الجزائرية في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2014 عن أن الحفر سيبدأ في أولى الآبار الصخرية التجريبية في عين صالح، داخل حوض أحنيت، من قِبَل كونسورتيوم من ثلاث شركات: سوناطراك وتوتال وبارتكس.[53]

والواقع أن ورقلة كانت أول بلدة في منطقة الصحراء تتحرك ضد خطط النظام لاستخراج الغاز الصخري التي تعود إلى حزيران/يونيو 2013، قبل وقت طويل من

53 Economic Voice Staff, "Protests sweep Algeria targeting fracking by Algerian regime and multinationals." The Economic Voice, 21st January 2015. http://www.economicvoice.com/protests-sweep-algeria-targeting-fracking-by-algerian-regime-and-multinationals/

أحداث عين صالح. وقد فعل الناس ذلك للتعبير عن رفضهم لمشروع آخر بعد من شأنه أن ينتزع منهم مواردهم، ومن شأنه أن يتيح للشركات المتعددة الجنسيات نهب ثرواتهم، وأن يحافظ على طغمة فاسدة على رأس الدولة كان ينبغي أن تخدمهم عوضاً عن أن تجلب الدمار لسبل عيشهم. ورمى نضالهم إلى توفير المزيد من الوظائف للمحرومين من الحقوق والمهمشين اقتصادياً من الشباب، وكذلك إلى مواجهة السلطات التي تحتقرهم وتحديها لكي تأتي بنوع ما من العدالة.

الغاز الصخري: شكل آخر لكولونيالية الطاقة والعنصرية البيئية

كانت فرنسا قد حظرت على شركة توتال وغيرها من الشركات استخدام تقنية الصدع المائي للصخور على أراضيها بغرض استخراج الغاز، لكنها تدفع باتجاهها في مستعمرتها السابقة الجزائر، ومن المرجح أن شركة توتال أو جي دي أف سويز سيكون لها حصة في استغلال الغاز الصخري في الجزائر في المستقبل. وهذا مجرد مثال آخر على كولونيالية الطاقة والعنصرية البيئية.

وكانت هذه المسألة المثيرة للجدل على أجندة الرئيس الفرنسي هولاند خلال زيارته للجزائر في كانون الأول/ديسمبر 2012، حيث ووفق لفرنسا وشركاتها على استكشاف الغاز الصخري.[54] وأعلن أيضاً وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس خلال عودته من رحلة إلى الجزائر في حزيران/يونيو 2014 تأييده للشركات الفرنسية التي تستكشف الغاز الصخري في أماكن أخرى.

وقارن بعض المراقبين ومنظمي الحملات ذلك بسلسلة الاختبارات النووية الفرسية في صحراء ريغان (مجموعة من أربعة اختبارات نووية أجريت في سنتي 1961-1960 في الصحراء الجزائرية) التي لا نزال نرى اليوم عواقبها البيئية والصحية الوخيمة. والشعار الذي ابتكروه هو: "الجزائر ليست حقلاً للتجارب والاختبارات من أجل الغاز الصخري".[55]

54 Hamouchene, Hamza, "Algeria, an Immense Bazaar: The Politics and Economic Consequences of Infitah." Jadaliyya, 30 January 2013. http://www.jadaliyya.com/pages/index/9851/algeria-an-immense-bazaar_the-politics-and-economi

55 Balvet, Jacqueline, "Gaz de schiste en Algérie : après les essais nucléaires, le traumatisme de la fracturation hydraulique." Maghreb Emergent, 22 April 2014. http://maghrebemergent.com/contributions/opinions/item/36753-le-gaz-de-schiste-en-algerie-et-la-remise-aux-calendes-grecques-de-la-transition-energetique.html

وبالنسبة لمناهضي الصدع المائي للصخور بغرض استخراج الغاز، كانت آخر جولات مناقصات النفط والغاز (التي استُهلت في كانون الثاني/يناير 2014 وأُعلنت نتائجها في 30 أيلول/سبتمبر) كالموسيقى في آذانهم: فلم يتم تقديم مناقصات للحصول على أي من الرُخص الخمس عشرة المطروحة لاستكشاف النفط والغاز الصخري.[56] ومن الواضح أن الجزائر لا تزال، من منظور شركات النفط الدولية، غير جذابة من الناحية المالية بالرغم من الحوافز المالية المقدَّمة لاستغلال النفط والغاز الصخري، والتي أُدلخت عن طريق تعديلات على قانون المحروقات تم تمريرها في كانون الثاني/يناير 2013.

وبالرغم من هذا الخبر الجيد، أعلنت السلطات الجزائرية في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2014 عن حفر أولى الآبار الصخرية التجريبية في عين صالح. وفي رد فعل على هذا الإعلان، راح الجزائريون يحتجون بعشرات الآلاف منذ بدء السنة (2015) في جميع أنحاء البلاد (عين صالح، وتامنراست، وورقلة، وغرداية، وإليزي، وأدرار، وتيميمون، وبرج باجي مختار، والجزائر العاصمة، وعين بيدا، وأم البواقي، وباجة، ووهران) معارضةً لاستغلال الغاز الصخري في عين صالح، وهي واحة-بلدة في قلب منطقة الصحراء في الجزائر وتأوي أكبر المشاريع المشتركة للغاز الجاف في البلاد (تنفذها شركات بريتش بتروليوم وستات أويل وسوناطراك). وفوجئت الحكومة بحجم معارضة الجمهور والذي يهدِّد خطط الاستخراج من الصخور في المستقبل من قِبَل الشركات المتعددة الجنسيات، بما فيها توتال وشِل.

56 "Algeria Bid Round Flatters to Deceive." Middle East Petroleum and Economic Publications, 3 October 2014.

احتجاج ضد استخراج الغاز الصخري في عين صالح، شباط/فبراير 2015. تصوير: BBOY Lee

وبينما سُمح بالاحتجاجات والمسيرات السلمية في منطقة الصحراء، فإن الاعتصام في الجزائر العاصمة، الذي كان مقرراً له أن يحدث في 17 كانون الثاني/يناير 2015 تضامناً مع حركة المقاومة المتنامية، قُمِع وأُلقي القبض على نحو دستة من الأشخاص.[57]

واستمرت الاحتجاجات الضخمة التي اندلعت في عدة بلدات في منطقة الصحراء الجزائرية وسواها لأكثر من خمسة أشهر (من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو) بلا انقطاع، بالرغم من التدابير القمعية والاحتوائية للسلطات الجزائرية.[58] وطلب الناس وقف جميع عمليات استكشاف الغاز الصخري، وطالبوا الحكومة بتعليق النشاط ريثما يجري نقاش وطني حول المسألة، وهو الأمر الذي كان ينبغي أن يحدث قبل تمرير التعديلات على قانون المحروقات في كانون الثاني/يناير 2013 في مناخ من اللاشفافية الكاملة.[59]

57 Omar, Yacine, "Alger: une heure dans la peau d'un militant anti-gaz de schiste embarqué par la police," Algérie Focus, 18 Janvier 2015. http://www.algerie-focus.com/2015/01/alger-le-rassemblement-anti-gaz-de-schiste-avorte-par-la-police/

58 Lamri, Rachida, "Shale gas in Algeria: anger mounts as the government lies by omission." openDemocracy, 5 February 2015. https://www.opendemocracy.net/arab-awakening/rachida-lamri/shale-gas-in-algeria-anger-mounts-as-government-lies-by-omission

59 "Le Collectif pour un moratoire sur le gaz de schiste appelle à un débat national à In Salah." El Watan, 24 Avril 2015. http://www.elwatan.com/archives/article.php?id_sans_version=293169

وبالرغم من إعلان الحكومة في كانون الثاني/يناير 2016 أنها ستوقف الاستغلال بسبب الأسعار بالغة الانخفاض للنفط، فإن أهل عين صالح وغيرها من المناطق يظلون متيقظين ومصرين على حماية بيئتهم ومواردهم وسبل عيشهم.

2 تونس: الوقود الأحفوري، والصيادون الغاضبون، والخريجون البطّالون والسخط على انعدام الشفافية

قرقنة هي مجموعة من الجزر الواقعة خارج الشاطئ الشرقي لتونس في خليج قابس، على مسافة نحو 20 كيلومتراً من مدينة صفاقس. وقد شهدت الجزر احتجاجات وبعض الأحداث العنيفة خلال الأشهار القليلة الأولى من عام 2016، وهي ترتبط كلها بصناعة الوقود الأحفوري.

شركة طينة للخدمات البترولية والصيادون الغاضبون

في آذار/مارس 2016، احتج بعض الصيادين في الأرخبيل على تسريب نفطي كبير، ونبع التسريب وفقاً لهم من خط أنابيب تحت سطح البحر. ونفت شركة "طينة للخدمات البترولية" البريطانية الادعاءات، وأعلنت أن التسريب جاء من رأس بئر على أحد منصات الحفر البحرية.[60]

60 Tunisia-tn, "Thyna Petroleum Services Explains Kerkennah Oil Spill." Tunisia-tn, 22 March 2016. http://tunisia-tn.com/thyna-petroleum-services-explains-kerkennah-oil-spill/

التسريب النفطي في شاطئ سيدي فرج في قرقنة. تصوير: soseau.net

ولم يكن الصيادون غاضبين مما جرى فقط لأن التسريب كان يقتل السمك ويهدِّد التنوع البيولوجي البحري وبالتالي يهدِّد سبل عيشهم، لكن أيضاً لأن شركة طينة حاولت التقليل من تأثير التسريب بل والتستر عليه. ولم تكن هذه على ما يبدو هي المرة الأولى، بل الثالثة أو الرابعة، التي يحدث فيها ذلك.

بتروفاك وخريجو الجامعات البطّالون: من امتياز فاسد إلى التسبُّب في انتفاضة

بعد عشر سنوات من الحصول على امتياز غاز الشرقي في قرقنة من خلال صفقة فاسدة،[61] وبعد خمس سنوات من انتفاضة تونس من أجل الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية في 2011/2010، تواجه شركة النفط والغاز البريطانية بتروفاك غضباً متزايداً في الجزيرة. وخلال الأسبوعين الأولين من نيسان/أبريل 2016، كانت قرقنة ساحة لقمع بوليسي عنيف للاحتجاجات ضد الشركة.[62]

61 Tunisia-tn, "Thyna Petroleum Services Explains Kerkennah Oil Spill." Tunisia-tn, 22 March 2016. http://tunisia-tn.com/thyna-petroleum-services-explains-kerkennah-oil-spill/

62 Mekki, Thameur, "Reportage à Kerkennah: Les raisons de la colère." Nawaat, 19 April 2016. http://nawaat.org/portail/2016/04/19/reportage-a-kerkennah-les-raisons-de-la-colere/

ونشـبت الاحتجاجـات الواسـعة والقمـع التـالي لهـا (بمـا في ذلـك ادعـاءات بوقـوع تعذيـب) بعـد أن فضـت الشرطـة بعنـف اعتصامـاً سـلمياً دام لشـهرين قـام بـه خريجـو الجامعـات البطّالـون في قرقنـة، حيـث تولـت تمثيلهـم نقابـة وطنيـة (اتحـاد أصحـاب الشـهادات المعطلـين عـن العمـل)، أمـام مصنـع بتروفـاك للغـاز. ورمـى هـذا الاعتصـام إلى الضغـط عـلى الشركـة البريطانيـة لاسـتئناف المسـاهمات في صنـدوق التشـغيل الـذي كان يكفـل رواتبهـم الضئيلـة وإنهـاء الإغـلاق الـذي أسـفر عـن فقـدان مئـات النـاس لوظائفهـم.

اعتصام نظّمه الخريجون البطّالون، المنتسبون الى اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل.
تصوير: نوات

وبعـد أن هـدأ القمـع البوليـسي، أظهـر شـباب الخريجـين المعطلـين عـن العمـل عزمهـم عـلى الحصـول عـلى حقوقهـم عـن طريـق اسـتئناف الاعتصـام خـارج حقـل غـاز الشرقـي. وفي وقـت كتابـة هـذا التقريـر (حزيران/يونيـو 2016)، لم تثمـر المفاوضـات مـع بتروفـاك شـيئاً ولا يـزال إنتـاج الغـاز متوقفـاً إذ يدعـو أهـالي قرقنـة إلى إنشـاء صنـدوق تنميـة (تموِّلـه شركات النفـط والغـاز)، وإنهـاء الفسـاد، وفصـل مديـر بتروفـاك عـماد درويـش، وإخضـاع شركات النفـط والغـاز للمسـاءلة.

حملة "وينو البترول؟" (أين البترول؟)

بـدأت حملـة "وينـو البـترول؟" (أيـن البـترول؟) في مايو/أيـار 2015 عـلى الفيسـبوك. وراحـت الحملـة تجتـذب الاهتـمام الإعلامـي حينـما خـرج المواطنـون إلى الشـارع رافعـين الشـعار عـلى لافـات ورايـات وحاويـات غازولـين فارغـة. وسُـلطت أضـواء كثيفـة عـلى الحملـة في حزيران/يونيـو 2015 حينـما تحوّلـت مظاهـرات في العاصمـة وفي جنـوب البـلاد (قبـلي ودوز) إلى مواجهـات عنيفـة بـين المحتجـين وقـوات الأمـن.[63] ومثـل هـذه الحمـلات لا تعـدو أن تكـون تعبـيراً عـن السـخط الشـعبي عـلى لاشـفافية ولامسـاءلة شركات الوقـود الأحفـوري وعـلى نهـب مواردهـم الطبيعيـة، ذلـك النهـب المصحـوب بالبطالـة وبالتخلُّـف الإقليمـي.

صورة من احتجاج "وينو البترول؟". المصدر: الصفحة الرسمية على الفيسبوك، 12 حزيران/يونيو 2015

63 Szakal, Vanessa, "'Where's our oil?': the continued confusion of politics and resource management in Tunisia." Nawaat, 16 June 2016. http://nawaat.org/portail/2015/06/16/wheres-our-oil-the-continued-confusion-of-politics-and-resource-management-in-tunisia/

3 المغرب: مقاومة شركات الطاقة الخاصة والصناعات الملوِّثة

المقاومة ضد شركة الطاقة الخاصة "أمنديس"

على مدى بضعة أسابيع خلال تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2015، خرج عشرات الآلاف إلى الشوارع في مدينة طنجة الشمالية في المغرب احتجاجاً على تسعير الطاقة والمياه بأسعار باهظة. وكانت هذه الاحتجاجات هي الأوسع في البلد منذ انطلاق الانتفاضات العربية في 2011، حينما اندلعت في المغرب حركة قوية (حركة 20 فبراير) تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية.[64]

ورفع المحتجون شعارات مثل: "ارحل أمانديس، طنجة ليست لك! كفى" و"يا للعار يا للعار، باعونا للاستعمار". ودعت "ثورة الشموع" كما أُطلق عليها في طنجة السكان إلى قطع الكهرباء من الساعة الثامنة مساءً إلى العاشرة مساءً كل ليلة واستعمال الشموع عوضاً عنها.[65]

وكانت أمانديس، وهي فرع لشركة فيوليا للبيئة (Veolia Environnement) الفرنسية ، قد تولت تشغيل خدمات المياه والصرف والكهرباء في مدينتي طنجة وتطوان المجاورة لها منذ عام 2002.[66] وتعمل شركة ريدال، وهي فرع آخر لشركة فيوليا، في العاصمة الرباط وسلا وبلديتي تمارة وبوزنيقة.

64 "'Révolte des bougies' à Tanger contre Amendis." Telquel, 25 October 2015. http://telquel.ma/2015/10/25/revolte-bougies-tanger-contre-amendis_1467639

65 المرجع ذاته.

66 موقع شركة أمانديس على الإنترنت: http://www.client.veoliaenvironnement.ma/Tanger/Pages/Tanger.aspx

احتجاج ضد شركة الطاقة الخاصة أمنديس في طنجة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015.
وتقول اللافتة: "الشعب يريد إسقاط أمانديس"

وأُجبرت شركة أمانديس على مراجعة فواتير الطاقة من الأشهر السابقة ودعا الملك محمد السادس رئيس الحكومة ووزير الداخلية إلى إجراء زيارة لطنجة والاجتماع بمسؤولي شركة أمانديس لإيجاد حل.[67] وبالرغم من أن مطالب السكان الأشد راديكالية، والمتمثلة في الاستحواذ على شركة أمانديس وتأميمها، قد أُهملت، فقد عبّرت الاحتجاجات عن الغضب الشعبي المتزايد ضد خصخصة نظام الطاقة، والذي كان موضوعاً لمرحلة جديدة لما يسمى الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

محطة الطاقة العاملة بالفحم في آسفي

يمكن وصف آسفي بأنها ضحية لـ "تنمية" المغرب وسياساته "الصناعية" – فهي نوع من المنطقة الفداء. وتضم آسفي إحدى أشد الصناعات تلويثاً في البلاد: شركة مصنع فوسفات تونس.[68] وقد عانى السكان المحليون من الآثار السلبية

67 "Manifestations à Tanger Contre Amendis: le gouvernement a commencé à régler les irrégularités enregistrées." Med1TV, 5 November 2015. http://www.medi1tv.com/fr/manifestations-%C3%A0-tanger-contre-amendis-le-gouvernement-a-commenc%C3%A9-%C3%A0-r%C3%A9gler-infos-48410

68 موقع شركة مصنع فوسفات تونس على الإنترنت: http://www.ocpgroup.ma/

لهذه الصناعة على مدى عقود إذ ألحق تلوث المياه والهواء أضراراً بالغة بصحتهم وزراعتهم ومواردهم السمكية.[69]

ويجري التخطيط لمشروع مدمِّر آخر في آسفي، وهو ما يمثل إبادة وشيكة للبيئة: يجري بناء محطة طاقة تعمل بالفحم ويُنتظر أن تبدأ العمل في عام 2018.[70] ويتكلف المشروع زهاء 2.6 بليون دولار ومن المتوقع أن يغطي 25 في المائة من احتياجات المغرب من الطاقة الكهربائية. ويرعى هذه المحطة كلٌّ من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وشركةآسفي للطاقة. والأخيرة هي كونسورتيوم مكوَّن من شركات ناريفا (الهولدينغ الملكي)، و "إنترناشيونال باور" (المملكة المتحدة)، وجي دي أف سويز (فرنسا)، وميتسوي وشركاه (اليابان).

وكان من المزمع بناء المحطة في بلدة أكادير الساحلية الجنوبية، لكن بعد رفض سكانها نُقلت المحطة إلى آسفي. ووقعت بعض الاحتجاجات في 2014 ضد المشروع، حيث سلطت الضوء على الكارثة الإيكولوجية المحتملة النشوب.[71] غير أن هذه الاحتجاجات ووجهت بالقمع أو الإهمال، والمشروع يسير على قدم وساق رغم كل شيء. والمدهش بشأن هذه المحطة هو التناقض الصارخ بين أوراق الاعتماد الخضراء التي يفاخر بها المخزن ومشروع للوقود الأحفوري كهذا بالغ التلويث.

باء ديمقراطية الطاقة في إطار العدالة المناخية

ديمقراطية الطاقة: نحو تعريف

تعني "ديمقراطية الطاقة" و"عدالة الطاقة" خلق مستقبل تكون فيه الطاقة موزَّعة بإنصاف، وخاضعة للسيطرة ومدارة ديمقراطياً، وتتوازن فيه مصادرنا للطاقة ونظم نقلها مع البيئة ومع احتياجات الأجيال المقبلة. وسواء اعتمدت نظم الطاقة على الوقود الأحفوري أو المتجدد، فإن تلك النظم التي لا تعود بالنفع على الناس الذين تُستخرج الطاقة من أراضيهم، أو التي تسهم في تعزيز النظم السلطوية والقمعية، أو

69 "Safi, ville polluée, lutte pour sa survie écologique." Telquel, 30 July 2014. http://telquel.ma/2014/07/30/safi-ville-polluee-lutte-survie-ecologique_141027

70 "La station thermique à Safi, un écocide en préparation." ATTAC MAROC, 18 October 2015. http://attacmaroc.org/fr/2015/10/18/la-station-thermique-a-safi-un-ecocide-en-preparation/

71 "Safi, ville polluée, lutte pour sa survie écologique." Telquel, 30 July 2014. http://telquel.ma/2014/07/30/safi-ville-polluee-lutte-survie-ecologique_141027

التي يقتصر تأثيرها على إثراء أقلية ضئيلة من النخب والشركات العابرة للقوميات النهّابة هي نظم فاحشة ويجب مقاومتها.

وتزداد أهمية ذلك حينما نفكر في سياق الانتفاضات العربية وفي مطالب الثورات: الخبر والحرية والعدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية. والمشاريع التي تنخرط فيها الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات تميل إلى اتخاذ نهج من أعلى إلى أسفل، وتزيد من أخطار التشريد والاستيلاء على الأراضي وتلويث البيئة المحلية. وفي غياب المشاركة المجتمعية، لا توجد ضمانة لإسهام تلك المشاريع في التخفيف من حدة الفقر أو الحد من البطالة أو الحفاظ على بيئة آمنة.

ولذا، يجب لأي مشروع معني بإنتاج الطاقة (المستدامة يا حبذا) أن يجد جذوره في المجتمعات المحلية وأن يكون متجهاً نحو توفير احتياجاتها ورعايتها (بما في ذلك نقل المعرفة والتكنولوجيا). وعوضاً عن تبنِّي مشاريع عملاقة (مثل خطة الطاقة الشمسية في المغرب)، قد ندعم عوضاً عن ذلك المشاريع الصغيرة اللامركزية التي يمكن أن تدار ويتم السيطرة عليها ديمقراطياً من قِبَل المجتمعات المحلية التي تعزِّز استقلالية الطاقة.

وتكمن في صميم ذلك الأشكال ذات المغزى للمشاركة المحلية والمشاورات السليمة التي تتيح للمجتمعات المحلية والسكان حرية منح أو منع موافقتهم المسبقة والرشيدة.

السيادة على الموارد الطبيعية والعدالة المناخية

ليس عنف تغيُّر المناخ طبيعياً بل هو ناجم على العكس عن مجموعة من الاختيارات لأولئك الممسكين بالسلطة، وتحديداً اختيار الاستمرار في حرق الوقود الأحفوري، الذي تمارسه الشركات والحكومات الغربية جنباً إلى جنب النخب المحلية والجيوش في الجنوب العالمي، بما في ذلك المنطقة المغاربية. وتغيُّر المناخ ليس سوى أحد جوانب المنطق الإمبريالي المتمثل في نهب الطبيعة والشعوب، وتلعب صناعة الوقود الأحفوري دوراً حيوياً في التسبُّب في تلك الظاهرة. وهو مسؤول عمّا يمكن تسميته "كولونيالية الطاقة"، أي محاولة تلك الشركات الاستيلاء على المزيد من الموارد بغرض تعظيم أرباحها. وهذه الشركات غير معنية بالعواقب الإيكولوجية والاجتماعية لسياساتها، بما في ذلك تدهور البيئة والمزيد من نزع ممتلكات الشعوب في الجنوب العالمي.

ويُشكِّل استرداد السيادة على الموارد الطبيعية والخلاص من قبضة آليات السوق خطوتين لا غنى عنهما في الجهد الرامي إلى تخفيف تغيُّر المناخ والتكيُّف معه. ويصح ذلك بوجه الخصوص إذا ما كان الهدف هو العدالة المناخية، حيث ينصب التركيز على التقليل إلى أدنى حد ممكن من العبء الذي يوقعه تغيُّر المناخ على المهمشين والمجرَّدين من ممتلكاتهم والمستضعفين. واكتساب السيطرة الديمقراطية على تلك الموارد يُشكِّل خطوة حيوية أخرى في المسيرة نحو انتقال عادل، بعيداً عن الوقود الأحفوري ونحو الطاقة المتجددة. وفي نهاية المطاف، كيف يمكن اتخاذ مثل تلك القرارات الهامة بشأن الطبيعة وبنية نظمنا للطاقة والغرض منها من دون الحصول على إسهام الناس المعنيين؟

ومع ذلك، فإن السيطرة الديمقراطية والقائمة على إعادة التوزيع والإيكولوجية على مصادر طاقتنا لا يمكن تحقيقها ما دامت شركات النفط والغاز المتعددة الجنسيات تسيطر على حصة الأسد من مواردنا وتمارس نفوذاً كبيراً على القرارات الاقتصادية في المستقبل. ولا يمكن تحقيقها بينما تعمل الشركات المتعددة الجنسيات والدول السلطوية يداً بيد على مراكمة الرأسمال بقسوة لصالح أقلية ضئيلة على حساب الأغلبية.

وفي كل عام، يجتمع قادة العالم ومستشاروهم والإعلام في مؤتمر آخر للأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. ولكن بالرغم من التهديد العالمي، تسمح الحكومات لانبعاثات الكربون بالارتفاع وللأزمة بالتصاعد. وقد خطفت قوة الشركات المحادثات وهي تعزِّز المزيد من "الحلول الزائفة" المدرة للأرباح. وقد حظي المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في باريس بالانتباه، لكن القادة السياسيين أخفقوا في تحقيق التخفيضات اللازمة لضمان البقاء.[72] وفي هذا الصدد، لن يكون المؤتمر الثاني والعشرون الذي سيُعقد في المغرب في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 مختلفاً. والواقع أنه سيكون فرصة لكي يُزيِّن المخزن واجهته "الخضراء" ويعزِّز مكانته الدولية عن طريق اجتذاب المزيد من الريع السياسي والاستراتيجي على حساب التغيير الديمقراطي والجذري.

72 Chivers, Danny and Jess Worth, "Paris deal: epic fail on a planetary scale." New Internationalist, December 2015. https://newint.org/features/web-exclusive/2015/12/12/cop21-paris-deal-epi-fail-on-planetary-scale/

خامساً- الاستنتاجات

مثلما رأينا على امتداد هذه الإحاطة، يتمتع كلٌ من الجزائر والمغرب وتونس بموارد طبيعية غنية ولديها إمكانية ضخمة للطاقات المتجددة. غير أن السيادة الشعبية على تلك الموارد والطاقات محدودة للغاية ومقيَّدة، من جهة من قِبَل النخب المحلية السلطوية والفاسدة، ومن جهة أخرى نتيجة لأفعال وسياسات الاتحاد الأوروبي والشركات الخاصة، المحلية أو الأجنبية.

وتتسم سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة بالتواطؤ المتكرر مع دكتاتوريات وحكومات قاسية بغرض تأمين بعض مصالح الطاقة والمصالح الجيوسياسية، بما في ذلك في المنطقة المغاربية. وفي صياغته لسياسة خارجية أوروبية مشتركة في مجال الطاقة، يعطي الاتحاد الأوروبي الأولوية أيضاً لتأكيد سيطرته على المزيد من احتياطيات الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة، حتى حينما يعني ذلك التمكين من ممارسة المزيد من الوحشية والقمع المقترنين بالتدمير الإيكولوجي.

وفي الجزائر (وبدرجة أقل في تونس)، فإن رغبة الاتحاد الأوروبي في إحكام سيطرته على المزيد من احتياطيات الغاز تؤدي به إلى إقراره إسكات الشعوب وحرمانها من حقوقها. كما أن خططه لزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيجه من الطاقة عن طريق الاستيراد من المغرب تجعله متواطئاً في الاستيلاء الأخضر وفي مصادرة سيادة الشعوب على أراضيها. وسعياً وراء النفط والغاز وكذلك الطاقة المتجددة، أصبحت سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية في مجال الطاقة منصبة بصورة متزايدة على التربُّح الفاحش للشركات وعلاقاتها الحميمة بنظم سلطوية.

إن تغيُّر المناخ هو أمر واقع بالفعل في المنطقة المغاربية، وهو يُقوِّض الأساس الاجتماعي-الاقتصادي والإيكولوجي للحياة في المنطقة. وتتفاقم آثار تغيُّر المناخ بفعل التدهور البيئي واستنفاد الموارد الطبيعية نتيجةً للنموذج الإنمائي القائم على التقدير المفرط للإنتاجية والمستند إلى الاستخراجوية أو الاستغلال المفرط للموارد

الطبيعيـة، في آليـة كولونياليـة ونيوكولونياليـة للنهـب والاسـتحواذ. ويسـتند هـذا النمـوذج، مثلـما رأينـا في النضـالات المختلفـة التـي وثقتهـا هـذه الدراسـة، إلى التراكـم مـن خـلال تجريـد النـاس مـن ممتلكاتهـم، وتنميـة التخلـف، والعنـف الاجتماعي-الإيكولوجـي. وهـذه هـي مفارقـة الاسـتخراجوية في ظـل الرأسـمالية، حيـث تُخلـق مناطـق فـداء يُضحَّـى بهـا بغـرض الحفـاظ عـلى تراكـم الرأسـمال.

وللشـعوب في المنطقـة المغاربيـة مظـالم طويلـة الأجـل، وأحيانـاً مـا تنفجـر تلـك المظـالم في صـورة انتفاضـات. ولم تكـن هـذه الشـعوب بمثابـة عابـري سـبيل سـلبيين صامتـين في مواجهـة الواقـع عليهـم مـن أشـكال الظلـم والعنـف. بـل هـي تقـاوم وتكافـح مـن أجـل اسـتعادة بيئتهـا ومواردهـا مـن نهـم الأسـواق والنخـب المحليـة والـشركات المتعـددة الجنسـيات. وفي نهايـة المطـاف، تمثـل إعـادة صياغـة النقـاش حـول مسـائل العدالـة والمسـاءلة والخـير الجماعـي خطـوة ضروريـة مـن أجـل تصميـم وتنفيـذ انتقـال عـادل بعيـداً عـن الوقـود الأحفـوري. ولا يمكـن تخيُّـل مثـل هـذا الانتقـال مـن دون كبـح صناعـة النفـط والغـاز ومسـاءلتها، ولا يمكـن وضعـه موضـع التنفيـذ مـن دون المـضي بعيـداً عـن منطـق الرأسـمال الـذي يُجـزِّئ سـبل عيشـنا وأراضينـا ويسـلعها ويخصخصهـا.

المؤلف

حمـزة حموشـان منظِّـم حمـلات وكاتـب وباحـث جزائـري وعضـو مؤسـس في "حملـة التضامـن الجزائريـة" التـي تتخـذ مـن لنـدن مقـراً لهـا، وفي منظمـة "عدالـة بيئيـة - شـمال أفريقيـا". وسـبق لـه العمـل مـع منظمـة "العدالـة العالميـة الآن" و"منـبر المسـائل المتعلقـة بالمنـاخ والغـذاء والتجـارة وعدالـة الطاقـة". وهـو حاليـاً مسـؤول برامـج أقـدم لمنطقـة شـمال أفريقيـا وغـرب آسـيا في منظمـة "الحـرب عـلى العـوز". ونُـشرت كتاباتـه في الغارديـان، وكاونتربانـش، ونيـو إنترناشيواليسـت، وريـد بيـبر، وجدليـة، وأوبـن ديمقـراسي، وبامبـازوكا، والوطـن، ومغـرب إيمورجانـت، وهافينغتـون بوسـت.

تم دعم هذه المطبوعة من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ من خلال الدعم المقدم لها من وزارة التعاون الاقتصادي و التنمية الالمانية

إن محتوى هذه المطبوعة هو مسئولية الكاتب و لا يعبر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لكسمبورغ

يزعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن سياساته الدولية تنهض بحقوق الإنسان والديمقراطية. غير أن الواقع مختلف بعض الشيء. فـ "المصالح الأمنية" للاتحاد الأوروبي تتطلب التعاون مع حكام استبداديين. وليس نهم أوروبا إلى الطاقة بالاستثناء في هذا السياق. ويرمي هذا الكتيّب إلى طرح هذه الإشكالية. ويستعرض نص حمزة حموشان معالم الإهمال الصارخ لإرادة الشعوب في مناطق المغرب والجزائر وتونس الخاضعة لإنتاج الطاقة لأوروبا. ويُمثّل الكُتيّب أيضاً مقدمة لنشطاء المناخ عن تلك البلدان في شمال أفريقيا، حيث يُوفر لمحة عامة عن النضالات الشعبية في المنطقة من أجل العدالة المناخية.